جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عوائق التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل تفعيلها (من 1990 إلى غاية 2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص سياسات عامة وإدارة محلية

من إعداد الطالبة:

- عميري صونية

إشراف الأستاذة:

- إعباسن زاهية.

أعضاء لجنة المناقشة

د/ بن يوسف نبيلة.....رئيسا(ة)

أ/ إعباسن زاهية..... مشرفا(ة)

د/ عزوق نعيمة.....ممتحنا(ة)

السنة الجامعية: 2017- 2018

كلمة الشكر

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى ووفقتنا إلى بلوغ هذه الدرجة.

"اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذاأرضيت، ولك الحمد قبل الرضى، ولك الحمد بعد الرضى".

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة إعباسن زاهية التي وقفت معي على توجيهاتها وملاحظاتها وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وساندني في انجاز هذه المذكرة سواء عمليا أو علميا أو ماديا.

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي العزيزة.

إلى أبي العزيز الفاضل وسندي المتين.

إلى أخي قرة عيني.

إلى دفيء البيت وسعادته نافع ومحمد.

إلى أعز وأقرب الأخوات في الكون بنات خالي الأربعة.

إلى توأم روحي أختي ديهية زوجها و عائلتها.

إلى أعمامي(محند أورمضان, بوسعد وزوجته)، وعمتي طاوس وزوجها وأخوالي وخالاتي وأزواجهم.

إلى خالي كمال الذي وقف بجانبي وساندني في بداية مشواري الجامعي ليومنا هذا.

إلى أجدادي أطال الله في عمرهم.

إلى أعز صديقاتي كامليا.

كما لا أنسى جميع أساتذتي من بداية مشواري الدراسي إلى نهايته.

صونية.ع

مقدمة

تمثل التجارة الإلكترونية أحد الروافد الهامة للتجارة في عالمنا المعاصر، فقد أدى استخدامها في التعاملات التجارية إلى تغيرات عديدة، وأفرزت نمطًا جديدًا من التّسوق، فهي تخالف التجارة التقليدية في كيفية تنفيذ عمليات البيع والشراء أو الخدمات،وأحدثت بذلك تغييرًا جذريًا للمعاملات التجارية.

انتشرت التجارة الإلكترونية في الجزائر، وتنامت أساليبها، وذلك تثبيتًا للتّقدم التكنولوجي الهائل، وأصبحت تأخذ حيزًا كبيرًا، باستعمال مختلف المواقع الاجتماعية. لكن لا تزال تواجه العديد من العوائق التي تقف في طريق هذه التجارة والتي تحول دون تطبيقها رغم إدراك الجزائريين ضرورة واعتماد هذه التقنية كتقنية متطورة للتجارة ذو المدى البعيد، علما أن التجارة التقليدية الجزائرية ضعيفة.

وبالتالي أصبح التعامل بالتجارة الالكترونية خيارا غير قابل للنقاش فهو ضرورة حتمية تفرض وجودها على جميع الاقتصاديين وأصحاب الأعمال.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث، في أن التجارة الالكترونية أصبحت عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات الدول، وتعزيز تجارتها الخارجية وقد غدت وسيلة هامة في زيادة المقدرة التنافسية في تسويق المنتجات وتوفير المعلومات والخدمات الفورية للمتعاملين .

2- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استعراض مفهوم التجارة الإلكترونية وأنواعها والمتطلبات اللازمة لها.
- ✓ تحليل واقع التجارة الالكترونية في الجزائر والوقوف عند العوائق التي تواجهها.
- ✓ السبل الفاعلة في نمو و تطور التجارة الالكترونية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختياري للموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- الموضوعية:

- اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر والعمل بها في مختلف المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة يحتم على الباحثين والأكاديميين دراسة واقع هذه التجارة وسبل اعتمادها.

-نقص البحوث في هذا الموضوع،كمحاولة لإثراء الرصيد العلمي.

ب- الذاتية:

- تعود بالدرجة الأولى إلى ميلي لمثل هذه المواضيع والرغبة في فهم التجارة الالكترونية والتعمق فيها.
- المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها البلاد.
- الرغبة في معرفة المكانة التي توليها الجزائر للتجارة الالكترونية .

4- أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى:

- دراسة الأستاذ إبراهيم بختي بعنوان "دور الانترنت وتطبيقات في مجال التسويق وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر عام 2003،حيث حاول الباحث إبراز دور التجارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال،وخلص الباحث أن طبيعة الوضع الذي تعيشه الجزائر. كما أن الدراسة توصلت إلى أنّ التجارة الالكترونية تبين على مستوى الوظيفة التسويقية إمكانية مقارنة الأسعار، عرض السلع في مجال واسع.[1]

[1]إبراهيم بختي ، "**دور الإنترنت و تطبيقاته في مجال التسويق**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (بجامعة :الجزائر، 2003).

- الدراسة الثانية:

أعدها الدكتور "إبراهيم العيسوي" بعنوان "التجارة الالكترونية" فهذه الدراسة تسعى لفهم كيفية إتمام المعاملات التجارية على الوسيط الالكتروني.[1]

الدراسة الثالثة :

ترى دراسة سمية ديمش أن التجارة بشكل عام عرفت عبر قرون العديد من التطورات المختلفة، ولعل ما يميز هذا النشاط في عصر اليوم هو دور التكنولوجيا والسعي إلى الاستفادة القصوى من فوائدها لممارسة نمط حديث من المبادلات يعرف بالتجارة الالكترونية، والتي برزت كأسلوب حديث لعرض السلع والخدمات وعقد الصفقات الكترونيا، واستطاعت هذه التجارة أن تنتشر بصورة كبيرة في وقت قصير، وبأهمية كبيرة تفيد الفرد والمجتمع.

ترى هذه الدراسة أيضا انه على الرغم من التوجهات المتزايدة نحو التجارة الالكترونية، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بان الأمر ينطوي على تحديات عديدة جعلت دول العالم لا تستفيد من التجارة الالكترونية بنفس الدرجة وتركز هذه الدراسة على الجزائر بطبع الحال حيث رأت أنها لم تحقق بعد النهضة والانطلاقة المرجوة.

فعلى الرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة إلا أن الجزائر جاوزت السرعة للحاق بالدول السارية في التقدم التكنولوجي وتبني التجارة الالكترونية.[1]

[1] "إبراهيم العيسوي" **بعنوان "التجارة الالكترونية"**(المكتبة الأكاديمية,شركة مساهمة في مصر،2003).

الدراسة الرابعة : ترى دراسة علام الرشيد، انه في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية والإسلامية أضحت التجارة الالكترونية بالنسبة لها ضرورة ملحة ومطلبا تنمويا لزيادة إسهامها في التجارة الخارجية.[2]

تبين لنا هذه الدراسة أن التقدم الهائل في وسائل الاتصال عن بعد، والتجارة الالكترونية أصبحت سمة من سمات الاقتصاد الجديد.وأنها ضرورة حتمية تفرض وجودها على جميع المتعاملين الاقتصاديين.

5- إشكالية الدراسة:

يواجه العالم اليوم تدفقا هائلا وثورة معلوماتية شاملة ساهمت في نمو وتطور العلاقات والمبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة إلكترونية أطلق عليها تسمية"التجارة الالكترونية" والجزائر كدولة نامية تواجه صعوبات كثيرة ومتنوعة في تبني هذا النوع من التجارة.وهذا ما سيدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف هي يا ترى التجارة الالكترونية في الجزائر في ظل العراقيل والصعوبات التي تواجهها؟

---

[1] سمية ديمش،"**التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،(جامعة قسنطينة:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011/2010).

[2] علام رشيد،"**عوائق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي،دراسة حالة الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال-فرع تجارة إلكترونية،(بريطانيا2010/2009) .

وللإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا لطرح التساؤلات التالية :

- ماذا نقصد بالتجارة الإلكترونية؟
- ما هي الآليات القانونية و المؤسساتية للتجارة الإلكترونية ؟
- ما هو واقع التجارة الالكترونية في الجزائر؟

6- فرّضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة حول موضوع البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- التجارة الالكترونية بديل جديد في المعلومات التجارية الحديثة.
- كلما توفرت بنية تحية تكنولوجية، كلما ارتقت التجارة الالكترونية.
- كلما توفرت آليات تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر،كلما كانت العملية التجارية أسهل.

7- حدود الدراسة:

أ- **الحدود الزمنية والمكانية :**

تظهر حدود الدراسة، من الناحية الزمنية منذ الدخول الفعلي لخدمة الانترنت في الجزائر أي من عام 1993إلى يومنا، فترة إدراجها ميدانيًا وتشريعيا وهذا عبر مركز البحث للمعلومات العلمية و التقنية

8-المناهج :

لانجاز هذه الدراسة على أحسن وجه اعتمدنا في دراستنا على مناهج البحث التالية.

- **المنهج الوصفي :**

تتبعنا المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بماهية التجارة الالكترونية ووصف الظاهرة، وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقدمة من المشكلة وتصنيفاتها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الحقيقية[1].يتضمن المنهج الوصفي هذه الدراسة وصف الواقع كما هو موجود.

ولمقاربة الموضوع أكثر و استيعاب عناصره ثم الاعتماد على الاقتراب التالي:

الاقتراب القانوني:

وهو الاقتراب الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل و انتقام العمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي.[2]

[1]– عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 2011)، ص 138.

[2] ملحم قربان،**المنهجية و السياسة**(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1986)،ص.219-247.

9-هندسة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والفرعية المرتبطة بها ارتأينا غلى تقسيم دراستنا هذه إلى فصلين.خصصنا (الفصل الأول) للإطار النظري ولمفاهيمي للتجارة الالكترونية، وهذا لتبيان معناها، أشكالها وأنظمة الدفع فيها. أمّا في (الفصل الثاني) سنتطرق إلى واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وهذا بتحليل خصائصها، مع إبراز العوائق التي تحيل دون تطورها، وحتى آليات تفعيلها و الآفاق المستقبلية لها.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الالكترونية

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة، الكثير من التطورات والتّغيرات، التي مسّت، وشملت جميع الميادين. حيث تبنت العديد من الدّول، والمؤسسات أنظمة جديدة تواكب هذا العصر مستغلة قوّة الانترنت، فظهرت عدّة مفاهيم جديدة، المجملة أغلبها تحت عنوان الأعمال الإلكترونية، والتي يتفرع عنها مصطلحات أخرى كالتجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، الذي هو لغة العصر، وجواز المرور لعدد كبير من السلع، والخدمات. كما عملت شبكة الانترنت على فتح المجال أمام المستهلكين في كافة أنحاء العالم للتّعرف على الشركات المختلفة، والمنتجات التي تقدمها بغض النظر عن الموقع الجغرافي لكليهما مما أدّى لسهولة ممارسة شكل آخر من أشكال التسويق، والتّسوق، الذي يعرف بالتجارة الإلكترونية.

أدى استخدامها في المعاملات التجارية إلى تغيرات عديدة حيث أفرزت نمطا جديدا من التسوق والوظائف وخلقت فرص عمل جديدة و غيرت جذريا البيئة التقليدية.

شاع مفهوم التجارة الالكترونية وزاد اهتمام العالم بها بشكل ملحوظ وتعدد مفاهيمها وأنواعها وأهدافها العامة.إن انتشار هذه التجارة في الجزائر بدأ يتطور تدريجيًّا وهذا تثبيتا للتقدم التكنولوجي الهائل.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية

يعتبر مفهوم التجارة الإلكترونية أوسع وأشمل من مفهوم التسويق عبر الانترنت، فالتجارة الإلكترونية يشمل عمليات تسويق مختلفة ومعتبرة خلال الوسائط الإلكترونية.

المطلب الأول : تعريف التجارة الإلكترونية ونشأتها

ازدهر مفهوم التجارة الالكترونية مع ظهور ثورة الانترنت ويمثل هذا المفهوم واحد من موضوعي الاقتصاد الرقمي Economie Digital حيث يقوم على حقيقتين: التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات Information– Technologie، فهذه الأخيرة هي التي خلفت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال وكذا إدارة النشاط التجاري.

1-تعريف التجارة الإلكترونية

ورد في موضوع التجارة الإلكترونية عدة تعريفات نذكر أهمها .

"تعتبر التجارة الالكترونية كتنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت أو أنظمة التقنية الشبيهة"[1].

[1]– باسم أحمد المبيضين، "**التجارة الالكترونية وأثرها على الأداء الاستراتيجي**"، ص 18.بتاريخ :05/01/2015على الموقع: https://books google.dz

هنا التجارة الإلكترونية كإجراء، تنفيذ وتطبيق والتداول بين الأنشطة التجارية (سلع،خدمات،...)، وهذا يتم عبر الانترنت.

التجارة الالكترونية بالانجليزية (e-commerce) و هو مصطلح جديد في عالم الاقتصاد ظهر مع انتشار الانترنت في بداية التسعينات من القرن العشرين. الصناعية[1]وأنها" شكل من أشكال التبادل التجاري من خلال استخدام شبكة الاتصالات بين مؤسسات الأعمال وزبائنها، أو بين مؤسسات الأعمال والإدارة العامة"أوهي:"استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل إيجاد روابط فعالة بين مؤسسات الأعمال في العمليات التجارية".[2]

بتعبير آخر "هي عمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى".[3]

ينطوي مفهوم التجارة الالكترونية في أنها "مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض وبين المشروعات والأفراد وحتى مع الإدارة".[4]

---

[1] **التجارة الالكترونية**– ويكيبديا، الموسوعة الحرة, تاريخ الإطلاع:14/06/2017
في/ https:// ar.wikipddia,org/wiki:

[2] المكان نفسه.

[3] رأفت رضوان، "**عالم التجارة الالكترونية**"، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1999)، ص. 16.

[4] مدحت رمضان، **الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية**، دراسة مقارنة، (القاهرة : دار النهضة العربية،2001)، ص.12.

كما أنّ للتجارة الالكترونية مفهومين: ضيق ومفهوم أوسع:

- **المفهوم الضيق يقول:** "أنّ التجارة الالكترونية محصورة في بيع المنتجات من المنتج إلى المستهلك عن طريق المراسلة باستخدام الإنترنت".

- **المفهوم الموسع يقول:** "التجارة الالكترونية هي تجارة، يتم إنجازها من خلال الوسائل الالكترونية وعادة عبر الإنترنت"[1].

ونقول أنّ مفهوم التجارة الالكترونية يندرج تحت مفهوم أوسع يسمى بالاقتصاد الرقمي ويشمل هذا الأخير التجارة الالكترونية ومختلف القطاعات المنتجة والمستخدمة لتقنية المعلومات.

و ينظر الدكتور طارق طه إلى التجارة الالكترونية من زوايا هي:

1-من منظور الاتصالات: تعرف التجارة الالكترونية في أنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الإنترنت أو عبر أي وسيلة تقنية.

[1]- عجالي دلال، و آخرون"**التجارة الالكترونية**"، رسالة الماجستير(جامعة الحاج لخضر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2008/2007)، ص . 5.

2- من منظور الخدمة: تعبر التجارة الالكترونية في أنها أداة موجهة لإشباع رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض تكلفة الخدمات والإسراع بزمن تقديم هذه الخدمة والرفع من كفاءتها.

3- من منظور الإنترنت: هي أداة لشراء المنتجات وتبادل المعلومات بصورة فورية أو لحظية من خلال شبكة الإنترنت.

4- من منظور المجتمع: التجارة الالكترونية هي ملتقى بجمع عناصر المجتمع (أفراد ومنظمات) للتعلم والتبادل والتعاون فيما بينهم[1].

نلاحظ من خلال هذه الزوايا أن التجارة الإلكترونية ضرورية،حيث تلعب دورا هاما في المجتمع الرقمي،كما أنها من العمليات التجارية الحديثة التقنية، دون أي إكتضاض أو ازدحام في إتمام العمليات، بأقل وقت وجهد و تكلفة.

أمّا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*(OCDE) تشير إلى أن التجارة الالكترونية بأنها "عملية التبادل الالكتروني للبيانات التي تتم بين الشركات أو الأفراد سواء كانت مكتوبة TEXTEأم مرئية Visual image أو حديثة تغير مجرى التجارة بصفة عامة "[2].

---

[1]- طارق طه، "**التسويق بالإنترنت والتجارة الالكترونية**"، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة , 2007)، ص .317.

* OCDE : Organisation de coopération et de développement économique.est née en 1960 lorsque 18pays européens, les états unis et le canada ont uni leurs force pour fonder une organisation vouée au développement économique .

[2]- رمضان على السيد معروف،"**التجارة الإلكترونية في اليابان و مدى استفادة مصر منها**":بتاريخ:2013 في

يقول إبراهيم العيسوي أنّ:" التجارة الالكترونية لا تقتصر على شراء المنتجات فحسب، فالمعلومات والخدمات التي تتبادل بين شركة وأخرى أو بين مستهلك والتي تتم عبر الإنترنت أو وسائل الاتصال الالكترونية الأخرى، فهي كذلك تدخل، ابتداء من معلومات ما قبل الشراء إلى خدمات ما بعد البيع"[1] .

هنا نقول أن التجارة الإلكترونية،تسهل عمليات التبادل في شتى المجالات فأهميتها الكبيرة في تبادل المعلومات،لا يمكن للفرد الاستغناء عنها.

دخلت التجارة الإلكترونية حياة أفراد المجتمع بقوة وأصبحت تتداول في الاستخدام العادي لتعبر عن بعض الأنشطة الإنسانية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5-التعريف الإجرائي للتجارة الإلكترونية:

يمكن القول على أن التجارة الإلكترونية تعبير ذو قسمين" تجارة "و"إلكترونية" فالتجارة تعني ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتم بتداول السلع والخدمات بين عدة أطراف (حكومات،أفراد و مؤسسات)تحكمهم عدة قواعد وعدة أنظمة.

أمّا كلمة الإلكترونية تشير إلى وصف لمجال أداء هذه التجارة أو النشاط التجاري عبر الانترنت التي هي نواة هذه التجارة.

[1] – إبراهيم العيسوي،**التجارة الإلكترونية**(مصر :المكتبة الأكاديمية،2003)، ص.ص12،11.

فهنا التجارة لها دور كبير في المجال الاقتصادي بحيث تتم في إطار شرعي ملائم ومنضبط وبأسلوب إلكتروني قائم.

إن مفهوم التجارة الالكترونية لا ينحصر على السلع والبضائع المادية فقط، بل يمتد على السلع الغير المادية أيضا، فهناك عناصر في هذه التجارة هدفها التزويد بمعلومات عن المنتجات والخدمات التي ستكون قطاعات تجارية مبنية على تبادل المعلومات والمعارف وتقديم الخدمات في الوقت الحقيقي كحجز تذاكر الطائرات، والحجز في الفنادق والتعاملات المصرفية وخدمات الاستشارات القانونية وعلى الخط والتعليم الالكتروني.[1]

وأستنتج من خلال التعاريف السابقة الذكر،أنّ أساس التجارة الالكترونية يتجلى في فكرة النشاط، وأنّها تعتبر واحدة من المصطلحات الحديثة،حتى أصبحت تستخدم في العديد من الأنشطة الحياتية حيث تلبي كلّ احتياجات المستهلك بأقل وقت وجهد وتكلفة.

2-نشأة وتطور التجارة الالكترونية:

إن تغيرات السلوك التجاري والاقتصادي للإنسان جاءت تبعا لتغيرات احتياجاته اللاَّنهائية،وكذلك تلك التعاملات الالكترونية التي لم تظهر فجأة وإنما جاءت تبعا للمستجدات التي طرأت على طبيعة المعاملات التجارية والتي كانت تتم على أساس المقايضة قديما إلى

[1]- إبراهيم بختي، "**التجارة الالكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**"، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) 2005، ص .42.

شكلها الحديث والتي تتم عبر الوسائط الالكترونية، فهي لم تنشأ بقرار أو بتشريع وإنما ظهرت استجابة لعصر السرعة،فقد أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قفزة نوعية في ابتكار أنجح الأساليب والطرق في الترويج للمنتجات والخدمات.

مرّ هذا التطور عبر حقبتين زمنيتين:

1 - تجارة الكترونية: حقبة أولى e-Commerce I:

حيث تشير إلى تلك الحقبة الزمنية الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2000، تلك التي شهدت نموا كبيرا وسريعا growth exposive في التعاملات الالكترونية أو الموجهة Technology- driven.[1]

أ- تجارة الكترونية: حقبة ثانية e-Commerce II

التي تشير إلى الحقبة الزمنية المبتدية من عام 2001 إلى وقتنا هذا، التي شهدت عدة تحوّلات في نمط التعاملات إلى التوجه بالأعمال وتركيز منظمات هذا الأخير منصبا على تنمية الأرباح، من خلال تبني مختلف الاستراتيجيات، في ظل تشريعات حكومية منظمة للأعمال الالكترونية[2].

[1]- طه، **مرجع سابق** ، ص. 335.

[2]- **المكان نفسه.**

من خلال الجدول التالي تتم مقارنة بين مرحلتي التطور التاريخي للتجارة الالكترونية:

جدول رقم 1: مرحلتي التطور التاريخي للتجارة الالكترونية:

وجه المقارنة	تجارة إلكترونية حقبة أولى	تجارة الكترونية حقبة ثانية
1- التعاملات	موجه بالتقنية	موجه بالأعمال
2- التركيز	على عائد التعاملات	على الأرباح طويلة الأجل
3- الاستراتيجيات	تعتمد على التواجد الالكتروني الفوري الخالص على الانترنت	تعتمد على التواجد المادي للمنظمة في السوق وتواجدها الالكتروني على الانترنت
4- التشريعات	عينة التشريعات الحكومية المنظمة للأعمال الالكترونية	وجود تشريعات حكومية منظمة للأعمال الالكترونية

يثير مصطلح الالكتروني جدل الحداثة في عالم المال والأعمال ففي أوائل عقد التسعينات من القرن 20 لم تكن التجارة الالكترونية ولم يأخذ هذا النوع من النشاط الاقتصادي المنتشر على نطاق ملموس إلا في عام 1997 وذلك عقب تحويل الإشراف على شبكة السكان الالكترونية المعروفة بالانترنت[1]. وانطلاقا من مفهوم التجارة الالكترونية التي هي إتمام

[1] محمد نور، صالح الجداية ،سناء جودت "**تجارة إلكترونية**"،(عمان :.دار الحامد،ط1 2009)، ص. 26.

لعمليات المبادلات التجارية عبر الوسائط الالكترونية، وظهورها سبق ظهور الانترنت بفترة، إلاَّ أنّ بداياتها،كانت من خلال شبكات الاتصال الخاصة بالحواسب بتنسيق خاص بتقاسم البيانات الخاصة بالمؤسسات التجارية وهو ما يعرف بتبادل البيانات الالكترونية (EDI) والذي يعد وسيلة نقل البيانات بين الشركات عبر نظام مغلق ، فتاريخ ثورة التجارة الالكترونية يعود إلى أحد الشبان يبلغ عمره 20 عاما يدعى (Jeff Bezos)الذي يعمل كمحلل ومدير مالي أراد أن يستخدم الإنترنت كأداة للربح وكسب المال فقام سنة 1994 بوضع قائمة من عشرين منتجا يمكنها أن تجد سوقا رائعة لها على شبكة الانترنت، وبعد قيامه بتحليل مكثف تأكد من أنّ الكتب جاءت في المرتبة الأولى لهذه القائمة.[1]

ومن هذا المنطلق أسس الشاب شركة أمازون والتي أصبحت من بين أهم الشركات في عالم التجارة الالكترونية، وقد بلغ رقم أعمال الشركة التي أسسها (Amazon .com) لبيع الكتب 2 مليون دولار في السنة، وبعد النمو السريع لشركة (Amazon) قرر (Bezos) خلق روابط مع شركات بيع الكتب الأخرى ليتقاسم معهم الحصة عن طريق مواقعهم، إضافة إلى هذا، ومع استمرار نمو الشركة وتوسعها بدأت بيع الأقراص المضغوطة الخاصة بالموسيقى والفيديو (DVD)، وهذا في عام 1998، وبعد ذلك قام (Bezos) بتشجيع زبائنه الأوليين على تقديم مراجعات للكتب من خلال الانتقادات والتوصيات الودّية وبالتالي أصبحت شركة (Amazon) تمثل سلة منتجات استهلاكية متنوعة،وبهذا أصبح

[1] **المكان نفسه.**

Bezos وشركة Amazon واحدة من قصص النجاح الأولية والملموسة بدرجة كبيرة في مجال التجارة الالكترونية.[1]

المطلب الثاني : خصائص التجارة الإلكترونية،متطلباتها و آثارها الاقتصادية

إن تغيرات السلوك التجاري والاقتصادي للإنسان جاءت به تبعا لتغيرات احتياجات الإنسان اللاَّنهائية، كما أن تعاملات التجارة الالكترونية، كانت تتم على أساس المقايضة قديما إلى شكلها الحديث والتي تتم عبر الوسائط الالكترونية، فهي لم تنشأ بقرار أو بتشريع وإنما ظهرت استجابة لعصر المعلومات والسرعة.و انطلاقا من هذا المطلب نتطرق لبعض خصائص التجارة الالكترونية،ومتطلباتها.

1- الخصائص:

إن التجارة الالكترونية تتميز بخاصتين أساسيتين وهي كالأتي:

أ- **الطبيعة الدولية للتجارة الالكترونية:**

هنا الأدوات الالكترونية الحديثة أعطت ميلادا لظاهرة الترويج العالمي بدون حدود، إلى درجة إن السلعة أو الخدمة المعروضة على الإنترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقا محددا جغرافيا بحد ذاته، بل العكس فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح للمؤسسة

[1] **نشأة وتطور التجارة الإلكترونية** بتاريخ 30أفريل 2011عل الموقع:

https:// newmediachopping.wordpress.com

تاريخ الإطلاع 27 جوان 2017.

صغيرة باقتحام أسواق ومجال جغرافي أوسع، والتعامل مع مستخدمي الإنترنت من كل أنحاء العالم، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.[1]

ب-النظام المتبادل في التجارة الالكترونية:

هنا كل مؤسسة كبيرة كانت أو صغيرة قد تسجل بعض الخطوط الفاصلة بين العلامات التي فرضت تقليديا بين مختلف الفروع التجارية بعضها ببعض بناءا على مختلف العناصر الفيزيائية للسلع والخدمات المقدمة ومختلف طرق الترويج كالكتب، الأفلام، الأقراص المضغوطة، حصص تلفزيونية، إذاعة، انترنت،[2]ونجد أيضا :

- غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة حيث أن المفاوضات تدور بين طرفي التعاقد في مجلس العقد للاتفاق على تفاصيل العقد المتوقع إبرامه.
- غياب التعامل الورقي في المعاملات التجارية الالكترونية.فهنا الهدف الرئيسي هو خلق مجتمع اللاورقية ووضع قانون خاص بالتجارة الالكترونية.[3]
- وجود الوسيط الالكتروني ونعني به الكومبيوتر حيث يكون لدى كلّ من الطرفين المتعاقدين ويكون متصل بشبكة الإنترنت التي تقوم بنقل تعبير إرادة كلّ منهما في

---

[1] العيسوي، **مرجع سابق**، ص. 31.

[2] كمال رزيق، مسدور فارس ، **التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية**، (جامعة: البليدة) بتاريخ 2008/02/28 على الموقع:

.https://www.islamtin.go-forum.net>t1112-topic

تاريخ الإطلاع: 2017/07/15.

[3] خالد ممدوح إبراهيم،"**لوجيسيات التجارة الإلكترونية**"،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،ط.2008،1)، ص. 152.

ذات اللحظة رغم تباعد مكان الإقامة.وهذا ما يساهم في سرعة انجاز الأعمال بأقل وقت وجهد و تكلفة والتقصير من النظام المكتبي الروتيني.

- التلاقي بين طرفي التجارة يكون عن بعد،وكذا الاعتماد على ركائز إلكترونية في تنفيذ المعاملات التجارية.[1]

وانطلاقا ممّا عرضناه، يمكن أن نستخلص ما يلي:

- نجد أن بيع وشراء المنتجات غير مقيد بمكان أو زمان محدد.
- وكذالك منصات التجارة الإلكترونية غير مقيدة بمساحة محددة ،فيمكن عرض ألاف المنتوجات أو الخدمات في مكان واحد و بلا مشقة .
- تحقيق عائدا أضخم من عائد الأنشطة التقليدية داخل المؤسسات،و حصول الزبائن على جميع المعلومات التي تخص المنتجات المرغوب شراؤها عبر النت مدة 24 ساعة يوميا.
- الحد من استعمال الورقية فمثلا طريقة النشر الالكترونية.

2-المتطلبات:

إن استخدام الانترنت مرتبط بتوفر وسائل الاتصال، وتنمية التجارة الإلكترونية يتطلب تحقيق متطلباتها و المتمثلة فيما يلي :

[1] رأفت ،**مرجع سابق**،ص.17.

أ- **المتطلبات التقنية:**

- **متطلبات البيئة الأساسية للاتصالات،وشبكات المعلومات:** هنا لابدّ أنْ تقوم الدولة بتحسين مستوى الخدمات الاتصالية، وتوفيرها في جميع الأنحاء، وزيادة سرعة الاتصال العالمية، والمحلية، وزيادة دور شركات القطاع الخاص في تقديم خدمات أساسية.
- **متطلبات تنظيم محتوى البيانات والمعلومات وصفحات الانترنيت:** وهذا يتمّ بضبط محتوى هذه البيانات، بالإضافة إلى ربط جميع المعلومات، والمعرفة ومصادرها على شبة الانترنيت.
- **متطلبات مقاييس التقنية:** حيث تعتب ذات أهمية كبيرة للنجاح التجاري الطويل المدى على شبكة الانترنيت.[1]

ب- **المتطلبات المالية:**

وتشمل ثلاثة قضايا مهمة، وهي كالآتي:

- **قضية الرسوم الجمركية والضرائب:** وهي أهم موارد الدولة، فتمكنها من تحقيق التّوسع، وتنفيذ المشروعات لخدمة التنمية، والاستثمار، وهنا تعكس اتجاهين:

الاتجاه الأوّل: اتجاه الدولة النامية، ودول أوروبا التي تدلّ أنّ العدالة هي أن يتساوى مستوى تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب بين السلع التي تتم بالأساليب التقليدية.

[1] على الموقع: kenanoline.com>ahmedkordyposts، نشر في 12 يونيو، 2011، تاريخ الإطلاع: 2017/07/20.

الاتجاه الثاني: تتوجه إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدّول المقدمة، حيث تدعو إلى إلغاء كلّ أنواع الضرائب والرسوم الجمركية على المعاملات الإلكترونية.

قضية التّحول إلى نظم السداد والدفع الإلكتروني: وهذا لضمان الحماية، والرقابة، واحتمال قيام وكالات التحقيق لتعقب سيولة السداد، والحدّ من المخاطرة سواء للشركات أو الأفراد.[1]

ج- المتطلبات التشريعية:

كأهم عنصر من متطلبات التجارة الإلكترونية، وهذا بتطوير القوانين التجارية للقوائم مع المتطلبات الإلكترونية وأهمها الخاص بالوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وكذا إجراءات التعاقد عن بعد.ومن هنا تنبع ثقة المستهلك والحماية في تعامله في إطار التجارة الإلكترونية.

- تقصير فترات التقاضي بالاعتماد على آليات التحكيم في الفصل في القضايا وإيجاد آليات لتخفيض أزمنة التقاضي والفصل في المنازعات.
- سرعة تنفيذ الأحكام، نظرنا لما تطلبه التجارة الإلكترونية من سرعة إتمام المعاملات.

[1] صارة بالساكر،"**التجارة الإلكترونية وأفاق تطورها في البلدان العربية**"،مذكرة الماجستير (جامعة: الوادي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2015،2014) ص.ص. 14،15.

- توفير منظمة عالمية للسلطة القضائية، ونظم القوانين التجارية الموحّدة للتخفيف من حدّة الصراعات القضائية التي تقع بين الأطراف التي يتم بينها العقد الإلكتروني، التي تنجر عن اختلاف القوانين المعمول بها. لذا فإنّ تبني قواعد ونظم تجارية موحّدة تمثل أهم أحد الحلول لتحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين في مختلف الدول .[1]

إذن لتوفير المتطلبات التشريعية يتطلب إعادة النظر في قانون التجارة والقانون المدني وكذا قواعد الإثبات والقوانين المتصلة بالإشهار والتوثيق لتتلاءم مع التعاملات الإلكترونية وقوانين البنوك والائتمان ، والمنظمة لسوق المال والبورصة والضرائب والجمارك وإضافة إلى الاستحداثات التشريعية الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية وردع جرائم الغش والنصب والاحتيال والقرصنة المعلوماتية.[2]

د- **المتطلبات الاجتماعية :**

فهي عكس التجارة التقليدية، فالتجارة الإلكترونية تستهدف كافة فئات المجتمع لتوعيه بكل الجوانب التي تحتويها،وإعداد إيطارات للتعامل في مجالها.[3]

[1] الكردي،**مرجع سابق**. تاريخ الإطلاع: 2017/07/15

[2] بالساكر ،**مرجع سابق**،ص،ص. 14،15.

[3] السيدأحمد الكردي،"**المتطلبات العامة للتجارة الالكترونية**"، على الموقع: kenanaonline .com>ahmedkordy>posts.

هـ- توفير الكوادر البشرية:

وهو أحد مقومات نجاح هذه التجارة وتشمل هذه الكوادر المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والانترنت وكذا البرامج التطبيقية ذات العلاقة بهذه التجارة.[1]

لقيام التجارة الإلكترونية وانتشارها في مدى المتطلبات على مستوى كل دولة،يمكن بلورتها كالآتي :

- وجود نظم جديدة لإدارة البنية المتطورة للاتصالات وذات سرعة فائقة.
- توافر التسهيلات اللازمة للوصول إلى الانترنت بتكلفة منخفظة .
- إقامة بنية قانونية أو تشريعية لتوفير الحماية والثقة والأمان للمتعاملين في التجارة الإلكترونية.
- كفالة الصفة القانونية للتوقعات والمستندات الإلكترونية.
- قوة بشرية مدبرة على استعمال تكنولوجيا المعلومات و تطوير مهاراتها، وهذا للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

في إطار متطلبات التجارة الإلكترونية نستنتج أنها مرتكزة على عنصرين أساسيان هما البنية التحتية للاتصالات المساعدة لنموها وتطويرها،وإطار قانوني يضمن استمرارها.

[1] المكان نفسه.

3-الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية:

أولا: على قطاع الأعمال:

للتجارة الالكترونية أثارها المهمة و الفعالة المحصلة على مختلف القطاعات و على مستوى المؤسسات والشركات التجارية حيث يمكن عرضها فيما يلي:

أ- توسيع نطاق السوق:

حيث تعمل هذه التجارة على توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاد إلى الأسواق العالمية وكذا خلق أسواق جديدة كان من المعتذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، حيث أن ممارسة التجارة عبر شبكة الانترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين، وهذا يتيح حتى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة.[1]

ويعد الدخول اليسير والفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال أحد الفوائد المباشرة للتجارة الالكترونية التي تعتمد على الانترنت، ولذلك فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجرا على الانترنت بتكاليف منخفضة جدا وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق

[1] رأفت، **مرجع سابق**، ص. 41.

العالمية، فإن الشركات التي تبنت التجارة الالكترونية تؤكد وجود فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الإنتاج وتبسيط عمليات وإجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون، لأن المنتجين والمستهلكين يصبحون قريبين جدا من بعضهم البعض من خلال الاتصال المباشر فيما بينهم دون تدخل الوسطاء التقليديين مثل الموردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة.[1]

ب- تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق:

حيث تعمل التجارة الالكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين مما يتيح التواجد الالكتروني القريب بين البائع والمشتري الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وبعد البيع، وتوفر المعلومات عن طبيعة المنتجات وأسعارها ومنتجيها في الأسواق، وكذلك الاستجابة السريعة لطلبات السوق مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الالكترونية.[2]

ج-انخفاض تكاليف العمليات التجارية:

إن التجارة الالكترونية تلعب دورا هاما في تخفيض هذه التكاليف وهذا من خلال تحسين وتدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، وتمكن هذه التجارة مؤسسات الأعمال من تنسيق استراتيجياتها ومواردها ومهاراتها بتكوين علاقات طويلة المدى لاسيما تلك المؤسسات أو

[1] علام، **مرجع سابق**، ص.94.

[2] علام، **مرجع سابق**، ص.94.

الشركات التكنولوجية كثيفة المعلومات. يعتقد بعض الباحثين أن صور هذه الشبكات التي تنظم التجارة الالكترونية فسوف تسود في المستقبل القريب وتصبح هي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس ومن ناحية أخرى تساهم التجارة الالكترونية في خفض هذه التكاليف الإدارية لدى مؤسسات الأعمال في توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية، وقد يصل خفض التكاليف الإدارية لعمليات الشراء إلى 85% مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار المنتجات.[1]

د- **تحكم الفضل في المخزون:**

تسهم التجارة الالكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التضييع الوقتي المناسب، وهذا من شأنه العمل على تقليص الدورة التجارية بدرجة كبيرة حيث يتم شحن المنتج مباشرة من المصنع إلى المشتري النهائي. ويظهر ذلك بشكل كبير في المنتجات الرقمية، أي السلع والخدمات التي يتم تسليمها الكترونيا.[2]

وبذلك تصبح التجارة الالكترونية أداة مهمة في إدارة المخزون وانخفاض تكاليف التخزين، وهذا له أثار اقتصادية على المستوى الكلي إذا علمنا أن 10% من التقلب ربع

[1] طارق عبد العال حماد، **التجارة الالكترونية، المفاهيم، التجارب التحديات، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقي والقانونية،** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003،)ص. 48.

[2] المركز الديمقراطي العربي على الموقع: https:www.democraticac.de بتاريخ:2017/09/09

السنوي في معدلات نمو الإنتاج تعود نتيجة للتقلب في الاستثمار في المخزون. فإذا كانت التجارة الالكترونية تعمل على تخفيض المخزون إلى حده الأدنى، فإنه من المتوقع أن يكون أحد أثار التجارة الالكترونية هو تخفيف أثار الدورة التجارية الناجمة عن التغيير في المخزون، ومع تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات بشكل أفضل فإنه من المتوقع أن ينخفض أثر المخزون على الدورة التجارية إلى حده الأدنى بل وربما ينعدم.[1]

ثانيا: على مستوى المستهلكين:

إلى جانب الفوائد والمزايا المتحصلة لقطاع الأعمال من استخدام التجارة الالكترونية فإن المستهلك له أيضا نصب من التجارة الالكترونية إذا كان مستهلكا الكترونيا عبر شبكة الانترنت، حيث تتمثل أبرز هذه الفوائد في الآتي:

أ- سهولة وسرعة التسوق:

حيث يكون لدى المستهلك نطاق أوسع للتسوق عبر شبكة الانترنت على مدار الساعة وفي أي يوم يريد وأي مكان على الأرض، فأي مستهلك له حاسب آلي ما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب،[2] وتصفح المواقع الالكترونية المفتوحة عبر الانترنت كما

[1] على الموقع https://www.drabid.net
وعلى الموقع: kenanaonline.comsegypt4trading>posts
بتاريخ:/201709/09

[2] بالساكر، **مرجع سابق**، ص63.

تساعد التجارة الالكترونية على فهم احتياجات العملاء وبالتالي يمكنهم من التسوق بشكل واسع وهذا بدوره يحقق نسبة رضا عالية لدى الزبائن بما تتيحه نتيجة التجارة التقليدية.

ب- **تعدد الخيارات:**

أين توفر التجارة الالكترونية العديد من الخيارات للمستهلك نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك. فمع دخول المستهلك إلى التجارة الالكترونية، فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الانترنت.

بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر عليه البحث في أسواق أخرى وهذا لعدم وفرته للمعلومات عن باقي الأسواق وحتى لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج.[1]

ج- انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج:

في ظل تعدد وتنوع المنتجات في المواقع التجارية الالكترونية فإن المستهلك سوف يبحث عن المنتج الأقل سعرا والأفضل جودة، وذلك من خلال مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات بسهولة وسرعة فائقة مما يمكن المستهلك في نهاية الأمر اختيار أفضل العروض، في حين أن الأمر أصعب في حالة التجارة التقليدية لأنه يتطلب زيادة كل موقع جغرافي من

[1] ديمش، **مرجع سابق**، ص. 63.

أجل مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات.[1] إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المنتجات في التجارة الالكترونية تكون أقل عن مثيلاتها في التجارة التقليدية وهذا نتيجة لانخفاض التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتجون، وهذا من شأنه خفض أسعار المنتجات المعروضة في المواقع التجارية في الانترنت.[2]

ومن ناحية أخرى يتميز المستهلك الالكتروني عبر شبكة الانترنت بسرعة حصوله على المنتج الذي قام بطلبه وشرائه الكترونيا، لاسيما إذا كانت منتجات رقمية مثل الكتب والأبحاث والمجلات وبرامج الحاسب الآلي والمواد الصوتية والفوتوغرافية وغيرها.[3] حيث يتم الحصول على هذه المنتجات غير الرقمية يتم بطريقة أسرع مما لو تم الطلب بالطرق التقليدية، لأن عملية الطلب والمدفوعات وكافة المعلومات المتعلقة بالطلب تتم بطريقة الكترونية مما يمكن المنتج من إرسال الطلب بسرعة وسهولة إلى المشتري، بينما يستغرق الأمر عدة أسابيع وربما أشهر إذا تم تقليديا.[4]

سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين: حيث توفر الانترنت إمكانية تبادل المعلومات والآراء وتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات، والخدمات عبر مجتمعات الكترونية مثل المنتديات وغيرها، الأمر الذي يوفر البيانات والمعلومات لدى المجتمع عن

---

[1] BradforddelongMacro economics Implication of the « New Economy », May 2000, Available athttp://www.j.bradford.delong.net/oped/virtual/ne.macro.html

[2] رأفت، **مرجع سابق**، ص .41.

[3] الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت، مرجع سابق. بتاريخ2017/09/09.

[4] https://www.kenanaonline.com

المنتجات الاقتصادية، ويرفع مستوى الثقافة والوعي الاستهلاكي لدى جمهور المستهلكين، في حين أن هذا قد يكون معتذرا أو يتطلب وقتا وجهدا أطول في عالم التجارة التقليدي.[1]

د – دعم التوظيف:

تقدم التجارة الالكترونية فرصا جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، لاسيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الالكترونية آلية المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي.[2] بالإضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، التي تعتمد عليها التجارة الالكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الالكترونية وغيرها.[3]

ج–دعم القطاعات التكنولوجية:

يتيح انتشار التجارة الالكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لدعم البنية التحتية الالكترونية لتطبيقات التجارة عبر شبكة الأنترنت.[4]

[1] الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت، **مرجع سابق**.بتاريخ2017/09/09

[2] رأفت، **مرجع سابق**، ص 37.38.

[3] المكان نفسه.

[4] رأفت، **مرجع سابق**، ص. 39.

ومع تطور نمو التجارة الالكترونية وانتشار استخدامها في التعاملات التجارية، يصبح هناك فرصا استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في تطوير وتحسين وتحديث البنى التحتية الالكترونية، والاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطين قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي.[1]

ثالثا: على المستوى القومي:

يمكن إبراز الفوائد المتحصلة من التجارة الالكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسة، وإمكانية التسوق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغيير متطلبات المستهلكين.[2]

قد يظهر أثر للتجارة الالكترونية أكثر وضوحا في تجارة الخدمات بين الدول مما يؤدي بدوره إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال، حيث يمثل قطاع الخدمات نسبة مهمة تقدر بنحو 60% من إجمالي الإنتاج العالمي، وبالرغم من ذلك فإن حجمه لا يتجاوز 20% من التجارة الدولية، وربما يعود ذلك إلى أن أداء كثير من الخدمات نسبة يتطلب وسيلة اتصال وكذلك القرب الجغرافي بين المستهلكين والمنتجين، ولكن مع ظهور

[1] **المكان نفسه.**

[2] **مرجع سابق**، ص.37.

تقنية المعلومات الحديثة فقد هيأت التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت وسيلة الاتصال المفقودة بين المستهلك والمنتج، وبذلك ساهمت في زوال العقبات الجغرافية لكثير من الخدمات، وقد أثبتت إحدى الدراسات القياسية أن الزيادة في استخدام الانترنت بمقدار 10% في الدول الأجنبية يؤدي إلى نمو صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.7% و1.1%على التوالي.[1]

1-دعم التنمية الاقتصادية:

تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة محورا أساسا في التنمية الاقتصادية، وتعاني هذه المشروعات من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية. وتعد التجارة الالكترونية واحدة من الأدوات التي تحقق للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم القدرة على المشاركة في حركية التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية. وهذا ينعكس إيجابا على تفعيل نشاطات هذه المشروعات الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.[2]

كما يشير أحد الاقتصاديين إلى أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية عبر التجارة الالكترونية فيما بين قطاعات الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة دائمة في مستوى الناتج

[1] https://www.kenanaonline.com consulté le :08/09/2017

[2] رأفت، **مرجع سابق**، ص37.

بمتوسط 5% في اقتصاديات الدول المتقدمة على مدى السنوات العشر القادمة، مما يعني زيادة في نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة 25% في السنة[1] وتذكر وزارة التجارة الأمريكية أن التجارة الالكترونية وقطاع تقنية المعلومات كليهما قد أسهما بحوالي 30% من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1998م.[2]

يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية: أنها:

- تعمل على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية من خلال الاستثمار الجيد للوقت.
- سرعة إنجاز الصفقات مما يزيد من الكفاءة.
- توفير فرص الحصول على السلعة للمستهلك وكذلك الخدمة الجيدة وهذا بأقل سعر.
- إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة.
- دخول المعرفة كعامل مهم من أصول رأس المال.

وإنها تترك آثارا سلبية على العمالة غير الماهرة حيث تزيد معدلات البطالة بين هؤلاء العمال لذا لابد للجيل الحالي من أن يتكيف مع التغييرات التكنولوجية. لكن في الدول النامية تتيح فرصة تسويق منتجاتهم الحرفية والصناعات اليدوية التي تنتمي إلى التراث والتي تجذب السائحين وهذا بإبرام العقود من خلال الاتصال المركزي online دون الحاجة لوسيط ولخدمات الشركات الكبرى.

[1] عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص. 444.

[2] https://www.kenanaonline.com consulté le :08/09/2017

المبحث الثاني : أشكال التجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع المعتمدة فيها

إن ظهور الانترنت ومعرفة الجوانب التقنية، القانونية والتجارية، أدت إلى إلمام الشركات والمؤسسات المختلفة التعامل بالتجارة الإلكترونية.تشمل هذه الأخيرة على عدة أنواع وأقسام،وهذا بناءا على أطرافها الرئيسية(الشركة والمستهلك)،وانتشار هذه التجارة تطلب إيجاد وسيلة الدفع مقابل السلع والخدمات وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث الذي يحتوي على مطلبين يتبين فيهما أشكال التجارة الالكترونية وأنظمة الدفع المعتمدة فيها.

المطلب الأول: أنواعها:

أشكال التجارة الإلكترونية متنوعة ومتعددة وذلك وفقا للوسائل التكنولوجية أو الالكترونية المستخدمة لإجراء المعاملة التجارية، فلها أكثر من نوع بناءا على العلاقة بين أطرافها الرئيسية والتي هي (الشركة أو وحدة أعمال، مستهلك وإدارة محلية أو حكومية).

أ-التجارة الالكترونية بين وحدات الأعمال:

يقصد بها مبيعات إلكترونية للبضائع و الخدمات بين وحدات الأعمال المختلفة[1]،أو هي تجارة تتمثل في عمليات البيع والشراء بين الشركات لبعضهم البعض، تقدم بواسطة شبكات لتقديم طلبات الشراء إلى مورديها وتسليم القوانين والدفع.و هذا بالحفاظ على

[1]عامر إبراهيم قنديلجي،"التجارة الالكترونية و تطبيقاتها"،(عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2015.)،ص.81.

خصوصية وسرية المعلومات، صحة الرسالة والتأكيد على مسؤولية البائع والمشتري نحو العقد.[1]

ب –التجارة الالكترونية بين وحدات أعمال ومستهلك:

هذا المستوى من التجارة الالكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي ولقد توسع بشكل كبير مع ظهور شبكة الإنترنت.[2]

ج–التجارة الالكترونية بين وحدات أعمال والإدارة :

حيث تغطي جميع التحويلات كالضرائب والتعاملات بين الشركات وهيئات الإدارة المحلية الحكومية.

د–التجارة الالكترونية بين المستهلك والإدارة (الحكومة):

حيث تتضمن مجموعة من الأنشطة مثل: دفع الضرائب واستخراج الأوراق والمستندات إلكترونيا.

و–بين مستهلك و مستهلك أخر:

هنا التجارة الالكترونية تشمل عمليات التبادل السلعي، والخدمي التي تتم بين المستهلكين مباشرة مثل خدمات العمل أو داخل القطاع العائلي.

[1] http://www.mouhasdon. 3oloum.orgle:15/10/2017

[2] بالساكر،**مرجع سابق**،ص. 11.

ز- بين المستهلك ووحدة أعمال:

ينطوي تحتها الأفراد الذين يبيعون منتجات أو خدمات للشركات كتجارة الكترونية غير ربحية فكثير من المؤسسات مثل الدينية والاجتماعية ذات طابع غير ربحي تعمل بالتجارة الالكترونية لخفض تكاليف إدارة المؤسسة أو لتحسينها وخدمة الزبائن.[1]

علما أن التجارة الإلكترونية هي فكرة أعم وأشمل وأوسع بكثير جداً لان مقوماتها تعتبر " مشترى من أي بلد – بائع من أي مكان – منه للبيع في أي وقت ومن أي مكان" تصل إليها في خلال دقيقة واحدة على الأكثر بلا أية مواصلات ولا عقبات وبدون أية تكلفة، ألا في عصر المعلوماتية هذا انتشرت المواقع الإلكترونية التي تبيع منتجات وخدمات أو أي شيء يتم إلكترونياً.

المطلب الثاني : طرق الدفع الإلكتروني و أمن المعاملات التجارية الإلكترونية

أولا: طرق الدفع الإلكترونية

لقد أسهم التقدم التكنولوجي في تعزيز الحاجة إلى طرق دفع إلكترونية،وذلك مع توسع أنواع الخدمات المقدمة إلكترونيا. فظهور التجارة الالكترونية وانتشارها تطلب إيجاد وسيلة للدفع مقابل السلع والخدمات، لهذا استحدثت وسائل دفع جديدة ملائمة لمتطلبات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل وكأهم عنصر لتحديث الخدمة المصرفية وتسهيل

[1] طه، **مرجع سابق**، ص ص.392،393 .

اعتمادها،حيث أنها تساهم في زيادة المبيعات ،كما أنها تحقق عدة مزايا التي من أهمها الأمان التام لحاملها من كل ما يضر به.

1-تعريف الدفع الإلكتروني:

تمثل وسائل الدفع الكترونية أهم مكونات نظام الدفع الكتروني تنفذ فيه المعلومات بواسطة وسائل الدفع الإلكترونية، وفي التالي بعض التعريفات لهذا المصطلح.

يقصد بالدفع الالكتروني على أنه:"عملية تحويل الأموال هي في الأساس تمد لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام الحواسب (أجهزة الكمبيوتر)، وكذا إرسال عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".[1]

أو أنّه: "مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع فهنالك العديد من الأنظمة المتعلقة بالدفع الإلكترونية والتجارة عبر الانترنت وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشبكات الالكترونية والبطاقات الذكية". وحتى الدفع عن طريق الهاتف النقال وكذا مزود خدمة الدفع الالكترونية.[2]

نقول أن الدفع الإلكتروني يقوم على أساس تعظيم المنفعة الاقتصادية للمتعاملين في مجال التجارة الإلكترونية، وهذا عن طريق تحويل ثمن الخدمة أو السلعة المشترية إلى

[1] مفتاح صالح،فريدة معارفي، **البنوك الالكترونية، منتدى موجه الإدارة الأعمال**، بسكرة، 2040/40/01 ،ص. 8.

[2] حمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية و المصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية و الالكترون**ية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،(عمان، الأردن، ط1، 2002)، ص.1.

المستفيد.فقد ظهر هذا النوع من الدفع الحديث بالتزامن مع ظهور التجارة الالكترونية وهذا من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2-بطاقات الدفع الإلكتروني

3-1 البطاقات الذكية (Smart Cards):

هي بطاقة بلاستيكية تشبه بطاقة الائتمان من حيث الحجم و الشكل لكن تختلف كليا من الداخل من حيث أنها تحتوي على صفيحة إلكترونية دقيقة قادرة على استيعاب، ومعالجة البيانات وتحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها و يمكنها التخزين بسعة كبيرة.[1]

إن هذا النوع من البطاقات يحتاج إلى قارئ خاص ضمن نظام محوسب،كما هي أكثر آمانا من سابقاتها لأن مستخدمها قادر على تعديل معلومات البطاقة السرية في أي وقت،إضافة إلى أنها تتبع نظام تشفير خاص لها.

ولذلك فإن نظام البطاقات الذكية المفتوح لتحويلات الأموال الإلكترونية، لا يحتاج صاحب البطاقة أن يثبت هويته من أجل البيع أو الشراء، فهي تماثل الأموال المعدنية من هذه الجهة ويمكن لمستخدم البطاقة الذكية أن يظل مجهولاً.

[1] على الموقع: www.bank.org/arabic/period
تاريخ الإطلاع في : 28/08/2017

3-2 البطاقات البنكية:

وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية تستخدم في شراء معظم احتياجات حاملها أو أداة مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل المبالغ التي قد تتعرض للسرقة أو الضياع وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

3-3 بطاقات الدفع:

تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل،تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية،ميزتها توفر الجهد والوقت لحامل البطاقة.

3-4 البطاقات الائتمائية:

هي التي تصدرها بنك أو شركة مالية في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري، وهذا بإيداع مبلغ في الحساب الشخصي كقرض تدفع جزء منه كل شهر مع احتساب الضرائب و الفوائد في آخر المدة فهو رصيد مدين.[1]

3-5 بطاقات الصرف الشهري:

[1] على الموقع: www.bank.org/arabic/period
تاريخ الإطلاع في : 28/08/2017

في هذه البطاقات تشبه البطاقات الائتمائية مثلا، كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب،لكن لا يكون هناك حد أعلى و الفرق الآخر أنه يجب أن يدفع الحساب كاملا في نهاية الشهر دون أن ندفع جزء منه،فلا يوجد أي قرض وبالتالي لا تتطلب دفع أية فوائد.[1]

وإلى جانب هذه الطرق التي دخلت حيز التنفيذ في الجزائر، نجد طرق أخرى للدفع الإلكتروني منها:

- **الشيك الالكتروني:**

فهو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية، أمر بدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله) غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونيا عبر الانترنت فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته ثم يعيده إلى المستفيد مؤكد له عملية التوقيع عليه، حيث يتم التوقيع عليه بتوقيع رقمي.[2]إن البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية أصدرت هذا النوع من الشيكات ألا وهو الشيك الالكتروني لاستخدامه في تسديد المعاملات في التجارة الالكترونية فهو مكافئ

[1] علام ،**مرجع سابق**،ص.106.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، **"التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية"**، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص.90.

للشبكات الورقية التقليدية المعتاد التعامل بها. هي رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك. [1]

الشيكات الالكترونية تشمل:

- **النقود الرقمية:**

فبعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت بعدها النقود الرقمية(الإلكترونية)كنقود غير ملموسة،فعندما يقوم العميل بشراء عملات الكترونية من البنك المصدر لها يتم تحميل هذه العملات على الحساب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة فلكل منها رقمها الخاص أو علامة خاصة من البنك المصدر، وتعمل محل العملات العادية وتسمى (TOKENS).[2]كما تعتبر أيضا كقيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية مثل بطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ويتم وضعها في متناول المستخدمين[3]، وكما تسهل جمع البيانات عن السوق، وتفضيلات المستهلكين مما يعطي مؤشرات واضحة ويمكن أن يستفيد منها التجار ونتجوا السلع في عمليات البيع والإنتاج.[4]

[1] http://www.echek.org

[2] رأفت، مرجع سابق، ص.65.

[3] Alghad.com>articl>

[4] صراع، كريمة. **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر** رسالة الماجستير غيرمنشورة.(جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014) ،ص. 58.

ونجد أيضا: Master card, Charge card, Visa card فلا يوجد اختلاف بينها وبين بطاقات الإئتماء (Credit Card) سوى في تاريخ أمور بسيطة مثل: تاريخ السداد، الحد الأقصى والأدنى له.

شكل رقم2: بطاقة Master card

- **بطاقة الخصم أو بطاقة القيد الانتمائية Debit card :**

وهي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركاء الدفع الدولية مثل: Amirican Express – Master card... ويتمثل استعمالها في السداد عن طريق خصم مباشر من الحساب البنكي للعامل ويكون الحساب بالضرورة دائما.

فما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكتروني هي الخصائص التي تميزها عن الوسائل التقليدية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:[1]

1- الطبيعة الدولية في الدفع الالكتروني.	يعتبر الدفع الالكتروني وسيلة مقبولة في جميع أنحاء العالم.
2- استخدام النقود الالكترونية.	تخصص لعملية الدفع الالكتروني نقودا على شكل الكتروني قد تكون على شكل شرائح برامج أو أقراص ذاكرة.
3- البعد في تسوية المعاملات الالكترونية.	تسمح الانترنت بتسوية معاملات الدفع والتي تتسم بالبعد بين أطراف التعامل.
4- أسلوب الدفع.	يتم إماعن طريق بطاقات مخصصة للشراء عبر الانترنت أو من خلال البطاقات البنكية العادية.

جدول رقم 2

*** دورة استخدام الشيك الالكتروني وإجراءاتها**

شكل رقم 3: دورة استخدام الشيك الالكتروني

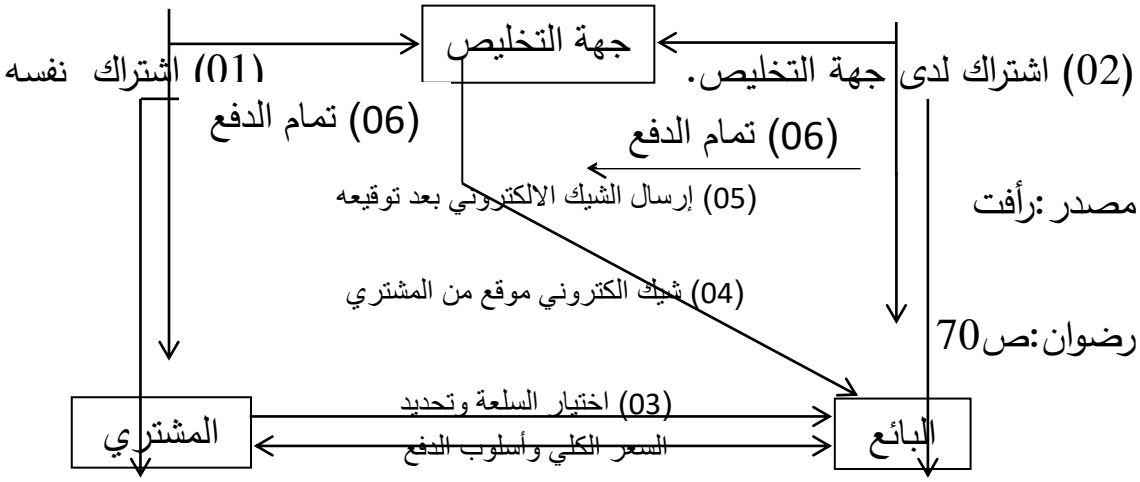

[1] لوصيف عمار، **"إستراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة للتجربة الجزائرية"**،مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية،(قسنطينة،2009/2008)، ص.30.

مزايا الدفع الالكتروني كالتالي:

بالنسبة لحاملها: تسهل له الاستخدام لتفادي الضياع وله فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة.[1]

بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع.

بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.[2]

و من هنا أستخلص أهم مميزات نظام الدفع الالكتروني و هي كالأتي:

- تسهيل عملية الشراء بدلا من حمل النقود النقدية.
- الأرباح التي تحققها البنوك و الغرامات التي تفرضها على بطاقات الائتمان.
- الحقوق التي يضمنها التاجر و الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة المبيعات لديه.

ثانيا: أمن المعاملات التجارية الإلكترونية

إنّ توسّع استعمال الوسائل الإلكترونية لعقد الصفقات التجارية و إدارة الأعمال لا يخلو من العراقيل والمشاكل المختلفة، منها مسألة حماية الأطراف المتعاقدة أو ما يسمى بالأمن في المعاملات التجارية الإلكترونية

[1] علام، **مرجع سابق**، ص. 109.

[2] المكان نفسه.

لذلك قامت العديد من دول العالم بوضع حلول وقائية لهذه المعاملات الإلكترونية،التي تتمثل في برامج التأمين مثل التشفير، وتقنية طبقا للفتحات الآمنة، وتقنيات أخرى، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المطلب.

1-التشفير:

هو ذلك العلم الذي يستخدم في الرياضيات، فهو يستخدم لحفظ أمن وسرية المعلومات حيث يمكن من تخزين المعلومات الحساسة أو نقلها عبر الشبكات غير الآمنة. فقد استخدمه الإنسان في فترات الحروب للحماية السرية التي هي من بين أهدافه و كذا تكامل البيانات، وإثبات الهوية.

2-**التعمية:**

تستخدم التعمية من قبل القوات العسكرية والحكومات لتسهيل الاتصالات السرية. أيضا لتأمين سرية الاتصال بين وحدات مدنية مثل: شبكة الحاسوب (الانترنت، التجارة الالكترونية، الهاتف النقال، بلوتوث....)، وفي البرمجيات أيضا لحمايتها من القرصنة.

يتناول علم التشفير وهي عملية تحويل معلومات،تكون على شكل نص بسيط عند التخزين على وسائط التخزين المختلفة أو عند نقلها على شبكات نص مجرد.[1] بحيث تصبح غير مقروءة لأحد باستثناء من يملك معرفة أو مفتاح خاص لإعادة تحويل النص المشفر إلى نص

[1] عامر الشابي,**علم التشفير و أسالبه و تطبيق خوارزميته في**www.isuer1try.org27/02/2013

مقروء، وهذه العملية تتم عن طريق ما يدعى مفتاح التشفير.والأمن في البيانات المشفرة يعتمد على أمرين مهمين وهما :خوارزمية التشفير و سرية المفتاح كما في الصورة أدناه:

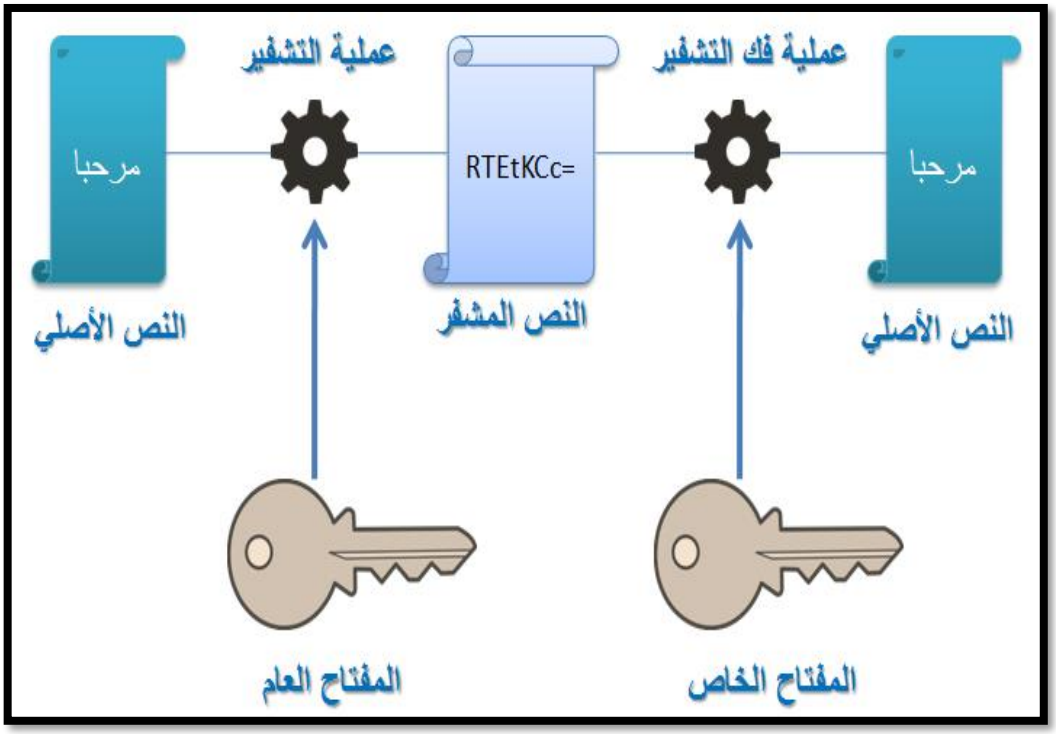

شكل رقم 5: استخدام تستخدم المفاتيح في تشفير [1]

يوضح لنا الشكل التالي كيف تستخدم المفاتيح في تشفير الرسالة وفك تشفيرها وأنها تستخدم على صيغ رياضية معقدة (خوارزميات). حيث يتّضح من خلال الشكل أن التشفير

[1] مستوحى من الموقع www.maioz.com

يمر بمرحلتين فالأولى:هي تشفير النص العادي الأصلي بكل وضوح شكلا، وقراءة إلى رموز غير مفهومة وذلك باستعمال خوارزمية التشفير ومفاتيحه.

أما المرحلة الثانية:هي تلك المرحلة التي يفك فيها التشفير بإعادة النص المشفر إلى حالته الأصلية العادية باستعمال خوارزميات التشفير بمختلف أنواعها ووظائفها.

1-1 طرق التشفير:

أ- التشفير المتماثل:

هنا يعتمد التشفير المتماثل على معيار DES، كل من المرسل والمستقبل تشفير وفك شفرة المعلومات بنفس المفتاح السري لكن هذا النوع يطرح مشكلة الأمان، وعدم التحقق من الهوية لذلك تراجع استخدام هذا النوع من التشفير ليصبح شيء من الماضي.[1]

ب- التشفير الامتماثل:

هنا جاء التشفير الامتماثل حلا لمشكلة التوزيع الغير آمن للمفاتيح في التشفير المتماثل، إذن عوض استخدام مفتاح واحد، يستلزم استخدام مفتاحين تربط بينهما علاقة، ويدعى هذان المفتاحان بالمفتاح العام والمفتاح الخاص،فهذا الأخير يكون معروفا لدى جهة واحدة فقط وهو المرسل، ويستخدم لتشفير الرسالة وفك شفرتها، ويمكن استخدامه أيضا لتشفير رسائل مالك هذا المفتاح ولكن ليس بإمكان أحد استخدام المفتاح العام لفك شفرة

[3] مستوحى من الموقع www.matrix219.com,encryption

رسالة شفرها ذاته فقط المفتاح الخاص باستطاعته فك شفرة الرسائل المشفرة من طرف المفتاح العام.[1]

يكون نظام التشفير بالمفاتيح العامة تستخدم هذه الأخيرة بنظام RSA. رغم أنه أفضل من نظام DES لكن أبطأ منه بكثير. كما أن RSA أكثر أمنا وليس عصيا على الاختراق، لذلك تم تطوير نظام PGP الذي يعد نموذج محسنا ومطورا من نظام RSA. كما أن PGP يستخدم كمفتاح بطول 128 بت، إضافة إلى استخدام البصمة الالكترونية للرسالة (message digest).[2]

[1] صراع ، **مرجع سابق**، ص. 80.

[2] بختي، **مرجع سابق** ، ص. 132.

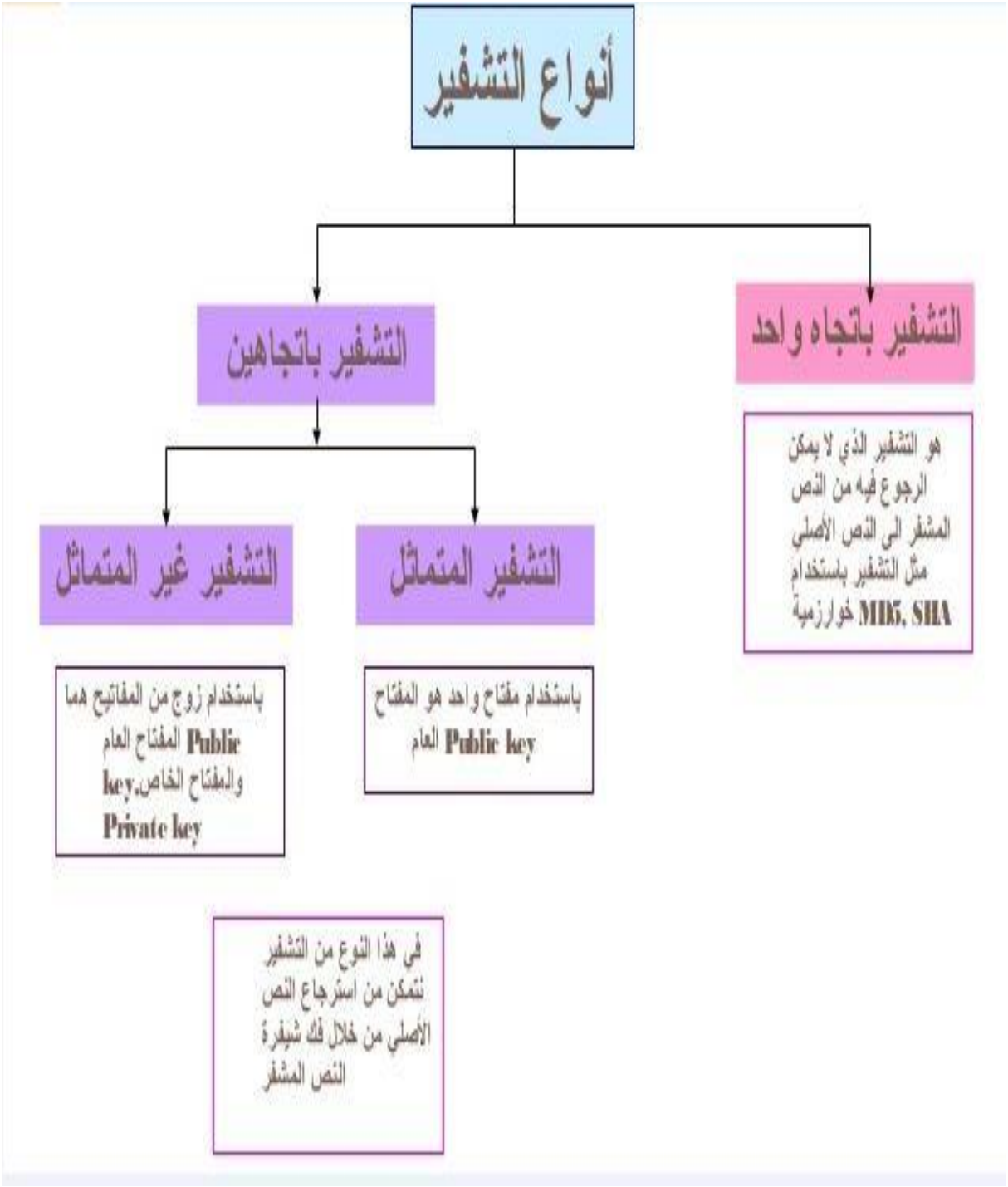

شكل رقم4: أنواع التشفير

المصدر :https.//ar.m.wikipedia .org

يوضح لنا الشكل التالي الأنواع التي يكتسبها التشفير،منها نوع باتجاه واحد أين لا يمكن استرجاع النص المشفر إلى طبق الأصل، والنوع الثاني يكون التشفير باتجاهين، وهذا باستعمال مفاتيح في كلا التشفيرين المتماثل، واللامتماثل للتمكن من استرجاع النص الأصلي كما هو مبين في الشكل أعلاه.

إن قوة وفاعلية التشفير يعتمدان على عاملين أساسيين هما الخوارزمية، وطول المفتاح مقدار(bits). ومن ناحية أخرى فإن فك التشفير هو عملية إعادة البيانات إلى صيغتها الأصلية وذلك باستخدام المفتاح المناسب لفك الشفرة.

1-البصمة الالكترونية:

هي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معنية تدعى دوال أو اقترانات التنموية(hash functions)، حيث تقوم بتطبيق حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (رسالة صغيرة) تمثل ملفا كاملا أو رسالة (سلسلة كبيرة) كما تتكون البصمة الالكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت (يتراوح عادة بين 128 و160 بت) تؤخذ من الرسالة المحولة ذات الطول المتغير وتستطيع أيضا تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة كاملة.[1]

[1]https://ar.m.wikipedia.org>wiki

تتميز البصمات الالكترونية عن بعضها بحسب المفاتيح الخاصة التي أنشأتها ولا يمكن فك شفرتها إلا باستخدام المفتاح العام العائد إليها، لهذا يطلق على اقتران التمويه المستخدم في إنشاء البصمة الالكترونية اسم آخر هو اقتران التموين المستخدم في إنشاء هذه البصمة اسم آخر وهو اقتران التمويه الأحادي الاتجاه. فتستخدم خوارزميتها كثيرا في إنشاء تواقيع رقمية.

2-التوقيع الرقمي:

يجعل التوقيع الرقمي تحويل المعاملات أكثر أمنا وسرية فهو يستخدم للتأكيد من أن الرسالة قد جاءت من مصدرها دون تعرضها لأي تغيير أثناء عملية النقل.

فقد يمكن للمرسل استخدام المفتاح الخاص لتوقيع الوثيقة الكترونيا. أما في طرف المستقبل، فيتم التحقق من صحة التوقيع عن طريق استخدام المفتاح العام المناسب. ونستطيع دمج بين البصمة الالكترونية والمفتاح العام بحيث تموه الرسالة أولا لإنشاء بصمة الكترونية ثم تشفر باستخدام المفتاح الخاص للمالك مما ينتج عنه توقيع رقمي يلحق بالوثيقة المرسلة وللتأكد من صحة التوقيع يستخدم المستقبل المفتاح العام المناسب لفك شفرة التوقيع.[1]

[1] صراع،**المرجع السابق**،ص. 81.

إن أهم المشاكل التي تواجه الباعة على الانترنيت هي قلة الأمن. وأكثر الأساليب الأمنية المهمة والمستخدمة على نطاق واسع هي: بروتوكول SSL أو بروتوكول طبقة المنافذ الآمنة Secure Socket Layer الذي طورته شركة Netscape، وبروتوكول SHTTP أو البروتوكول الأمني لنقل نصوص الانترنيت Secure HTTP الذي طورته شركة Enterprise Integration Technology.

أما بالنسبة للدفعات المالية التي تحتاج إلى نظام أمني قوي على الانترنيت بهدف توفير إمكانيات شراء البضائع والخدمات فهناك نظامين. الأول هو بروتوكولSET أو بروتوكول المعاملات الإلكترونية الآمنة Secure Electronic Transactions الذي يدعم بطاقات الاعتماد مثل: Visa وMastercard. أما النظام الآخر فيدعى E-Cash أو النقود الإلكترونية Electronic Cash وهو نظام أكثر تعقيداً قامت شركة DigiCash بتطويره، وأهم مزاياه هو أنه يستخدم طرق تسديد متطورة، ويوفر سرية تعامل تامة.[1]

بروتوكول SSL(secteur sockets layer):

هو برنامج أكثر استعمالا يحتوي على بروتوكول تشفير متخصص لنقل البيانات والمعلومات المشفرة، وهو الأكثر استخداما وأقوى مقياس في تكنولوجيا الأمن يعمل لإنشاء

[1] ما هو الssl https://www.security4arab.com

وصلة مشفرة بينweb server، ومتصفح الانترنتإذا كانت الوصلة مشفرة،فإنها تستخدم بروتوكولhttp.[1]

كل شهادة تتكون من ssl المفتاح الخاص والمفتاح الخاص، ويستخدم المفتاح العام لتشفير المعلومات أمّا المفتاح الخاص لفك تشفيرها.عندما يتصل المتصفح الخاص بك بموقع أمن ,يقوم الخادم server بإرسال المفتاح العام للمتصفح لتنفيذ عملية التشفير.المفتاح العام متاح للكل ولكن المفتاح الخاص سري.[2]

3-الشهادات الرقمية :

هي عبارة عن وثيقة إلكترونية تربط كيان معين (شركة خادم أو شخص ما)بمفتاح عام لحل مشكلة انتحال الشخصية.تثبت هذه الشهادة هوية الشخص مثلها مثل جواز السفر.لكن الاختلاف الموجود أن جواز السفر لا يمكن عمل نسخ منه، ونشره للملء بعكس الشهادة الرقمية التي يمكن عمل عدة نسخ منها ونشرها، والسبب في ذلك أنها لا تحتوي على معلومات سرية، ونشرها لا يؤدي إلى مخاطر أمنية لأن المفتاح العام المصدق سيعمل مع المفتاح الخاص المرافق له و المملوك من قبل الكائن المعرف بالشهادة يلزم الحصول على

[1] إبراهيم بختي،"**دور الانترنت و تطبيقاته في مجال التسويق**"،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ،(جامعة الجزائر:2003)، ص.134 .

[2] https://www.security4arab.com

شهادة عند استخدام موقع الكتروني امن مثلا ،عند شراء شيئا من موقع الكتروني أو عند إجراء معاملة بنكية ,وأيضا تستخدم عند إرسال الرسائل البريدية لإثبات الشخصية[1]

4-1 مكونات الشهادة الرقمية:

لقد قام قطاع التوحيد القياسي لاتحاد الاتصالات العالمية بنشر معيار 509. xالذي يعرف مكونات الشهادة الرقمية، والمستخدم من البنية التحتية PKI بحيث تحتوي على المعلومات التالية :

- **الرقم التسلسلي** : و هو رقم فريد لتمييز الشهادة عن غيرها من الشهادات
- **اسم الكيان** : أصدرت من أجله الشهادة مثلا اسم شخص أو مؤسسة أو خادم.
- **التوقيع الإلكتروني** : الذي هو تعريف يثبت للمستخدمين أنّ الشهادة قد أتت من الجهة التي يتقنون بها و ليس من جهة مزيفة.
- **الخوارزمية المستخدمة لإنشاء التوقيع**:لتوقيع الشهادة رقميا تستخدم هيئة التوثيق خوارزمية لحساب الهاش hach.مع ملاحظة أن جهة التوثيق تقوم بتوقيع كل شهادة تصدرها.
- اسم الجهة المصدرة للشهادة (هيئة التوثيق)
- تاريخ بداية صلاحية الشهادة
- تاريخ انتهاء صلاحية الشهادة[1]

[1] أحمد عبد الخالق ،في kenanaonline .com

4-الجدران النارية:

الجدار الناري هو نظام مؤلف من برنامج software يوفر الحماية للشبكة عبر ترشيح البيانات المرسلة والمستقبلية عبر الشبكة بناءا على قواعد حددها المستخدم.فتضعه المؤسسات لعزل شبكاتها الداخلية عن شبكة الانترنت،لذا يعتبر جدار النار كحارس بوابة gate keeper، الذي يقوم لحماية الشبكات الحاسوبية داخل الشركة من التطفل.[2] عمومالهدف من الجدار الناري هو تقليل أو إزالة وجود الاتصالات الشبكية غير المرغوب فيها والسماح في الوقت نفسه للاتصالات "الشرعية"أن تنقل بحرية ,توفر الجدر النارية طبقة أساسية ن الحماية التي عندما تدمج مع غيرها تمنع المهاجمين من الوصول إلى خادمك بطرق خبيثة.[3]

5-1 أنواع الجدران النارية:

أنواعها ثلاثة و هي :

- ترشيح الرزم(packetfiltering)وهي عديمة الحالة (stateless)
- الجدر ذات الحالة (stateful)،وهي القادرة على تحديد الاتصال للرزم.

[1]أحمد عبد الخالق في kenanaonline .com

[2] قنديلجي، **مرجع سابق**، ص. 383.

[3]www .boosla.com »showarticle

- جدر التطبيقات(application layer)تذهب خطوة إضافية إلى الأمام عبر تحليل البيانات التي قد أَرسلت مما يسمح بمطابقة بيانات التراسل الشبكي على قواعد الجدار الناري التي تكون مخصصة لخدمات أو تطبيقات معينة .تسمى هذه الجدر أيضا بالجدر النارية الوسيطة (proxy-based firewalls).[1]

[1] المكان نفسه.

خلاصة الفصل:

نستخلص أنّ التجارة الالكترونية في أنها طريقة متقدمة جدًّا للتبادل التجاري عن طريق القنوات الالكترونية، وأنها وسيلة فعالة وآمنة للتواصل وتعطي لنا فرصة ذهبية لتبادل الاقتراحات في نفس الوقت تسويق البضائع للزبائن عالميا والمستثمرين أيضا دون أية حواجز حيث لا يستدعي ذلك إلى تأثيرات أو تذاكر وإنما نحتاج فقط إلى كلمة سرّ.

فبالتالي أصبحت التجارة الالكترونية بشتى وسائلها كثير من رجال الأعمال والشركات لسهولتها ولتوفير الوقت والجهود.فقد أدى تطبيق نظام التجارة الإلكترونية، إلى الارتقاء، والارتفاع بمستوى إدارة الموارد المالية وإدراج البطاقات الإلكترونية السرعة التي تساعد مستخدميها في إجراءات المعاملات المالية والسرعة والدقة في إتمام الإجراءات، وكذا سهولة الحصول على المعلومات. إن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات نتج عنه آثار كبيرة من خلال المصارف الخاصة لأشكالها، أدائها وتسويق خدماتها أو القوى البشرية بها.

الفصل الثاني:

واقع التجارة الإلكترونية وعوائقها في الجزائر

تمهيد:

إنّ الجزائر كباقي الدول على دراية بمدى أهمية الانترنت، واستعمالها في شتى المجالات،بدأت تساير تطور هذه التكنولوجيات تدريجيا، حيث أن التزايد في عدد مشتركي الانترنت يؤكد ذلك، واعتمادها من طرف المؤسسات الاقتصادية في البلاد، وخاصة في المعاملات التجارية داخل الوطن أو مع نظرائهم في الخارج، والتي سمحت بتوسيع الأفاق الاقتصادية.

ولكن رغم وعي الجزائر بضرورة التحكم في التجارة الإلكترونية ومسايرة تطوراتها، إلّا أنّها تسجل نقائص وتأخر تكنولوجيا الاتصال، وأمن المعلومات إلى جانب غياب القوانين، وذلك ما سنتطرق إليه في المبحث الأوّل من هذا الفصل وللتحكم في تكنولوجيات الاتصال الحديثة بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في هذا المجال لتتفادى العوائق المسيطرة والحاجزة في طريقها، ومساعدة وتأطير المؤسسات والعملاء الاقتصاديين بترقية التجارة والنمو الاقتصادي للبلاد ، وكل هذه التدابير والإجراءات سندرسها في المبحث الثاني.

أما تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر تعتبر حتمية نظرا للتقدم الملحوظ وما تفرضه القواعد الدولية للتجارة، وانتشار المعلومة في العالم،لذا عملت الحكومة الجزائرية إلى تبني عدة سبل في سبيل تطوير عملية التجارة الإلكترونية.فسعت الجزائر إلى تبني عدّة سبل منها الاقتصادية والقانونية، غيرها، وهذا ما سنحاول دراسته في المبحث الأوّل.

كما عمدت الجزائر إلى تسطير برامج وأفاق بعيدة المدى لمسايرة أحدث تكنولجيات الإعلام والاتصال (TIC)، للسير بالتجارة الإلكترونية إلى مراتب الدول الكبرى، وهذا ما سنستظهره في المطالب التي تليه.

المبحث الأول : أسس التجارة الإلكترونية في الجزائر

ضعف نطاق التجارة الإلكترونية في الجزائر يعود إلى عدّة عوامل بالجزائر، وأبرزها تأخر تكنولوجيات الاتصال وأمن المعلومات وغياب القوانين. فإذا جئنا لواقع التجارة الإلكترونية في الجزائر،نرى أن هذه الأخيرة لم تسن أي قانونا خاصا بالتجارة الإلكترونية رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال،والعديد من العوائق الأخرى التي مازالت تحد من انتشار هذه التجارة الحديثة.

المطلب الأول: البنية التحتية التكنولوجية للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

1-البنية التحتية للعمل بالتجارة الإلكترونية في الجزائر:

يبدي الجزائريين اهتماما كبيرا بالتعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت، التي تشهد تناميا مضطردا في عدد المواقع المتخصصة في هذا المجال. تظهر بيانات موقع "أليكسا" المتخصصة في إحصائيات وترتيب مواقع الانترنت، أن موقع "واد كنيس" الخاص بعرض الخدمات التجارية هو الأكثر تصفحا في الجزائر، إذ يأتي في المرتبة الرابعة مباشرة بعد "فيسبوك" و"غوغل" و"يوتوب"، متفوقا بذلك على الكثير من مواقع المؤسسات الإعلامية الجزائرية الشهيرة، وهو ما يؤكد أن الخدمات التجارية تحتل صدارة اهتمامات الجزائريين على الشبكة العنكبوتية.[1]

[1] **التجارة الإلكترونية في الجزائر ...طموحات كبيرة وعقبات كثيرة"،جريدة الرائد**،ع.14،44059،أفريل2017،ص.1.

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها خلال شهر مارس عام 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (Cerist) الذي انشأ في مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث كان من مهامه الأساسية آنذاك، هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

وقد عرفت الجزائر منذ سنة انطلاق الشبكة العنكبوتية تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك وكذا التعامل مع الانترنت ففي نفس السنة، كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت على طريق ايطاليا، تقدر سرعة الارتباط ب9600 حرف ثنائي في الثانية(9.6ko) كيلو أوكتي، فهي سرعة جد ضعيفة.

أما في سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف حرف في الثانية، بفضل ربط "Cerist" الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي الأمريكي بنمو السرعة وتطورها لتبليغ 1ميغا بين 1ثا[1].

ففيما يخص تقديم خدمات الانترنت فقد ظل القطاع محتكرا من قبل الدولة حتى صدور القانون 98-257 بتاريخ 25اوت 1998[2] والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر يحمل رقم 2000. 307 بتاريخ 14 أكتوبر 2000[3]

[1] بختي,**مرجع سابق**، ص.1،2 .

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،ع. 63، 4. جمادى الأول 14/9هـ الموافق 26اوت 1998، ص. 4.

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع .14،60رجب 1421 هـ الموافق 15 اكتوبر 2000، ص14.

تشهد ما يلي:

– التوسع والانتشار الكبير في استخدام الإعلام الآلي و شبكة الانترنت ، وبلغ عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة من سنة 2007 إلى سنة2011 وبمعدل نمو 154 % حوالي 1482000 إلى 3763607 حاسوبا حيث يقدر المعدل السنوي لحجم مبيعات الحاسوب نحو200000 سنويا.[1]

– التعاون مع شركات أجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والربط بشبكة الانترنت.واستحداث عدة مواقع التي تساهم في تطوير التجارة الالكترونية مثل:سوق الجزائر ،قيديني...

– اعتماد الجزائر لتقنيات الجيل الثالث 3G، وهي حاليا بصدد التحضير لإدخال الجيل الرابع4G للاتصالات في الجزائر و توفر هذه الأخيرة على خدمة الانترنت من بدايتها 1994 كان يقدر ب 9.6 كيلو بيت/الثانية ليتوسع اليوم ليصل إلى1 ميغا بيت /الثانية في سنة 2009.

– قوة بشرية مستخدمة للانترنت مقدرة ب14% من مجموع السكان في الجزائر في سنة 2012 أي ما يعدل 5مليون و23000 مستخدم.

– توفر الجزائر على خط اتصال أساسيBACKBONE من الألياف البصرية قدرته 34 ميغا بيت/الثانية قابل للتوسع لغاية 144 ميغا بيت/الثانية لتمكن موزعي خدمات الانترنت

[1] صراع ،**مرجع سابق**،ص.138.

من تقدم خدمة أفضل و على شبكة هامة من الألياف الضوئية إذ كانت تقدر ب 8134 كم في سنة 2000 لتصل إلى 67 ألف كلم في سنة 2008 مما ساهم بشكل كبيرة في الخدمة الإلكترونية.[1]

- إقامة مشروع يمثل في إطلاق شبكتين للاتصال عن طريق الساتيليت IMMARSAT VSAT وهو ما يسمح دون شك بتقوية عمليات ربط المواقع مع المشتركين بشبكة الانترنت.

- تواجد ثلاث عروض في سوق الجزائر وهي خط المشترك الرقمي ADSL والألياف FTXX وخدمة WIMAX، مما يدعم البنية التحتية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.[2]

فمنذ انطلاق الإنترنت في التسعينات توسع مفهوم الأعمال التجارية الالكترونية من مجرد تبادل إلكتروني للبيانات إلى كونه مجموعة من الاتصالات تتم من خلال البريد الالكتروني وتؤدي إلى القيام بأنشطة عديدة كالتسويق والترويج مثلا. وكما اتسع المفهوم من كونه يضم صفقات الأعمال الموجهة إلى الأعمال (B2B) إلى مفهوم يشمل إضافة إلى ذلك الصفقات الأعمال الموجهة إلى المستهلكين النهائيين (B2C)،أعطت الإنترنت دفعا جديدا لذلك المفهوم حتى أصبح يضم التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين (G2C).[3]

[1] ديمش،**مرجع سابق**،ص.138 .

[2] صراع ، **مرجع سابق**، ص. 140.

[3] www.djazairess.com

وفي عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة و سمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائريي الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة، وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000. ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية عام2005. وفي العام 2010 وصل عدد المستخدمين لحوالي 4,323,273 أي ما يقدر بحوالي 12.5% من عدد السكان. ومن أبرز شركات التزويد بالإنترنت شركة (إيباد Eepad). لكن في مايو 2008 بقرار من وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال والإعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدي أكبر شركات التزويد بالانترنت التابعة لدولة الجزائر وهي اتصالات الجزائر حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعا ملحوظا.[1]

أكد خبراء في مجال الإنترنت أن نسبة مستخدمي الشبكة العنكبوتية المقدرة ب 16.3 بالمائة تبقى بعيدة عن تلك المسجلة في البلدان المتطورة. وأوضح نفس الخبراء، صبيحة أول أمس، خلال ندوة حول استخدامات الانترنت بمنتدى المجاهد أن عدد مستخدمي الإنترنت

[1] وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال،مؤشرات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، على الموقع: www .mptic .dz

في الجزائر ارتفع من 50 ألف سنة 2000 إلى 6 ملايين حاليا غير أن هذه النسبة تبقى غير كافية

وأوضحت مديرة العلاقات العامة بمؤسسة "اتصالات الجزائر"بهذا الصدد، فاطمة الزهراء جوادي، أن ضعف هذه النسبة في الجزائر يفسر بنقص كثافة الهاتف القار وكذا بضعف تغلغل الإعلام الآلي الذي تبلغ نسبته2بالمئة. ومن جهته، تطرق رئيس الجمعية الجزائرية لمموني خدمات الإنترنت، علي كحلان، إلى أهمية تحسين مضمون الإنترنت بهدف تحسين نسبة الاستفادة، كما ركز المتحدث على ضرورة المضي نحو تنسيق أكبر بين أكبر الناشرين الجزائريين للمضامين الرقمية بغية تطوير محتوى شبكة الإنترنت المحلية والسماح للمستعملين بإثراء خبراتهم، مشيرا إلى أن أسماء مواقع الانترنت التي تنتهي ب "دي زاد" لا تتجاوز ال2000 موقعا، ما يستدعي حسبه ترقية محتوى شبكة الإنترنت الوطنية من خلال تثمين وزيادة حركة المواقع المحلية.[1]

من جهة أخرى، أشار المتحدث إلى أن الجزائر تحتل المركز ال4 على المستوى العربي في مجال الاستفادة من الانترنت وأن 1.5 مليون جزائري فقط أعضاء في الشبكة الاجتماعية "فيسبوك."

[1] راضية تواج ،مقال منشور في جريدة الفجر، يوم : 07/12/2010 في www .alfajr.dz

www .Djezairess .com/alfajr

كما يشار من جانب آخر إلى الاختلال المسجل في تسعيرة الانترنت، معتبرا أن قرار تقليص سعر الاستفادة من هذه الخدمات ب 50 بالمائة قد اتخذ على عجالة. أما مدير الاتصال للمتعامل التاريخي اتصالات الجزائر،السيد حكيم مزياني، فقد ذكّر بالجهود التي بذلتها "اتصالات الجزائر"من أجل تحسين نسبة الاستفادة ونوعية خدمة الانترنت ذات السرعة الفائقة. وقد أكد مدير الاتصال ب"اتصالات الجزائر"أن مؤسسته تطمح إلى بلوغ 6 ملايين لمشترك في شبكة الانترنت في آفاق سنة 2013. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشتركين في الخط المشترك الرقمي بسرعة فائقة قد بلغ 602 ألف إلى غاية ديسمبر 2009 بطاقة حوالي 1.1 مليون خط أي بزيادة تقارب ال50 بالمائة مقارنة بسنة 2008.[1]

2 -أشهر المواقع للتجارة الالكترونية في الجزائر:

قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر، لكن تظهر مؤشراتها وملامحها في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة، فمثلا: ظهور العديد من المواقع الالكترونية على اختلاف اهتمامها بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمو الانترنت في الجزائر مثل موقع واد كنيس Ouedkniss.com[2] فخدماته عديدة ومتميزة المتمثلة في تصميم المواقع بأنواعها و يتخصص هذا الموقع في المبادلات التجارية التي تتم بين الخواص و بين المؤسسات،كما أنه يعرف بشعار"مسرع المعاملات التجارية" .

[1] صراع ،**مرجع سابق**،ص.134.

[2] Ahmed gasmia « ouedkinss.com : la belle histoire de l'eBay Algériens »

ومواقع أخرى كموقع سوق الجزائر فهو موقع مزاد إلكتروني،تأسس في منتصف 2008ومقره في ولاية المسيلة .بدأ نشاطه التجريبي في 2008/08/20 كأول مزاد إليكتروني على شبكة الانترنت،يوفر الخدمة باللغتين العربية و الفرنسية بالإضافة إلى الكثير من الخدمات التي هدفها تطوير التجارة الالكترونية. www.dzsoq.com الذي يشبه موقع ebay. **Guiddini** أ شهر موقع في الجزائر مجموعة **غيديني** كانت موجودة في سوق التجارة الإلكترونية منذ عام 2010، من خلال أول موقع للتجارة الجزائرية على الانترنت، التي أنشأها مؤسس الشركة مراد مشيتا.

وتشارك الشركة في العديد من المجالات الرقمية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية. تخصصها الأكثر شهرة هو بيع على الانترنت لجميع أنواع المنتجات، مع تسليم إلى المنزل على 41 ولاية تغطيها شركاء التسليم، موقعها على الانترنت وعادة ما يصل إلى 150،000 زيارات فريدة من نوعها شهريا، ويشمل أكثر من 100 الموردين من فئات مختلفة مثل: الأزياء والجمال، المنزل والالكترونيات، الخ ...[1]

فبقي الموقع الالكتروني "واد كنيس" لبيع وشراء السيارات منذ فترة التسعينات أكثر رواجا بالجزائر الذي تأسس سنة 2006 من طرف خمسة شبان جامعيين[2] حيث يهتم بوضع

[1] https://group.guiddini.com

[2] بالساكر، **مرجع سابق**، ص. 160.

الإعلانات التجارية كما أنه حقق نجاحا وأرباحا طائلة منذ سنة تأسيسه.[1] حتى بدأ بإضافة مختلف المنتجات،. ثم ظهرت مواقع منافسة ومن بينها جومياJumiadz.jumia.com

يعتبر موقع Jumia موقع ويب للتسويق الالكتروني عبر النت ينشط بخمسة عشرة دولة إفريقية (جوميا المغرب، جوميا السنيغال، جزميا كوديفوار،...) فهو في انتشار سريع وكبير بحيث يقوم بعرض مختلف المنتجات كالأجهزة الالكترونية، الكهرومنزلية، الملابس، الأكسيسوارات، مواد التجميل، وغير ذلك من سلع الاتحاد الأوروبي وبعض المنتجات الجزائرية مثل Condor على موقع الرسمي www.dz.jumia.com تم انطلاقه بالجزائر بتاريخ 15.01.2016 كما يقدم خدماته في عدة 20بلدا ومن بينها الجزائر منذ 2014,يسعى هذا الموقع لتقديم خدمة متميزة للمستهلك الجزائري من خلال فريق عمل شاب و حيوي يتكون مما يقارب ال100 موظف، فقد يصل بعد 06 أشهر من انطلاقه إلى التوزيع على مستوى 41 ولاية جزائرية وبغاية الوصول لمرتبة الأسواق العالمية مثل AMAZON و Ebayوغيرهما.وهو رقم قياسي لجوميا Jumia وهذا ما يبين الفرق الكبير بين التجارة التقليدية والالكترونية [2]

وأول موقع لشراء المنتجات عن طريق الانترنت بالجزائر العاصمة هو echrily فهو مختص بشراء واقتناء المنتجات المختلفة بالبلاد تحت هذه التسمية العامة والخاصة « echrily »

[1] ديمش، **مرجع سابق**، ص. 239.

[2] m.elbilad.net تاريخ الإطلاع في:2017/12/10

يعد هذا الموقع كموقع تسويق الكتروني يسمح لشباب العاصمة الجزائرية بطلب المواد الغذائية العامة ومستلزمات المكتتبين وكذا مواد التجميل والتنظيف مباشرة عبر شبكة الانترنت. ولا تقف الخدمات المقترحة على الشبكة العنكبوتية عند السلع على المستهلك، بل باتت العديد من المواقع والمؤسسات تقترح توصيل الطلبات إلى عنوان المتعامل. قادتنا عملية البحث عبر الانترنت إلى بعض المواقع التي تقدم هذه الخدمات، ومنها موقع "أشريلي" الذي يعرض سلعا استهلاكية ويقوم بتوصيلها إلى الزبائن.[1]

ويقول مدير الموقع، عبد الرزاق بن جردة، إن فكرة "اشر يلي" تبلورت لديه حين كان موظفا في إحدى الشركات الكبيرة، ولم يكن متسع من الوقت للتسوق، حينها تساءل عن سبب غياب مؤسسات توصل الطلبات إلى الزبون، وهو ما دفعه إلى إطلاق الموقع عام 2012، بمبادرة شخصية منه، بهدف "تحسين نوعية عيش الجزائريين وتوفير عناء البحث والتسوق وتضييع الوقت".

وتقوم فكرة الموقع على عرض السلع وتوصيلها إلى عنوان المتعامل بنفس ثمنها مع احتساب رسوم التوصيل، لكن الدفع يتم بطريقة نقدية[2].

والدفع يتم عن طريق موقع epay.dz أو عند استلام السلع مع العلم أن عملية التسويق بهذا الموقع متاحة بالجزائر العاصمة فقط.

---

[1] https://youbenel.blogspot.com

[2] المكان نفسه

3-الجهود المبذولة في مجال التجارة الإلكترونية في الجزائر:

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة من أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري، وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية.

كما أنها تبرز في تلك المشاريع و التنظيمات التي تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لما تملكه الدولة من كفاءات في هذا المجال ودورها كمحرك للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت المؤسسة الجزائرية أكثر وعيا بأن الإعلام يعد وسيلة إنتاجية.ومن أهم البرامج التي سطرتها الجزائر لاستغلال التجارة الالكترونية أحسن استغلالا واللحاق بالتطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة ودول الجوار كالتالي:[1]

أ- مشروع الجزائر الالكترونية 2013:

الذي يتمحور حول إبراز مجتمع العلم والمعرفة في إطار إستراتجية تطوير وعصرنة مختلف القطاعات الأساسية بدءا بالإدارة المحلية وصولا إلى تعميم استعمالها في مختلف المجالات كالتجارة والعدالة والصحة و التعليم وغيرها ...، وهذا من أجل تحسين الخدمة العمومية للمواطن. إذن يرتكز هذا المشروع على ثلاثة عشر محورا رئيسيا و أهمها:

[1] http://www.echouroukonline.com consulté le :15/11/2017

- **مشروع "أسرتك 1 و2"**:حيث جاء من أجل تعميم استخدام خدمة الانترنت في وسط الأسرة الجزائرية،والذي يهدف إلى ربط مليون عائلة بشبكة الانترنت.وانطلق في 22 أكتوبر 2005 إلى غاية 2010، وبتكلفة 400 مليار دينار جزائري ما يعادل 5 مليار دولار أمريكي بهدف إنشاء مجتمع معلوماتي[1]،ومن ثم أطلق مبادرة جديدة تحت اسم "اسرتك2"تكميلا لعملية الربط بخدمة الانترنت على الجزائر بصفة كلية.[2]

- **مشروع الحظائر التكنولوجيا**:جاء كدعم للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و تطوير اقتصادها الرقمي و أهمها ما يلي:

حظيرة التكنولوجيا بسيدي عبد الله في عاصمة البلاد،كانت منذ 2009 وحظيرة ورقلة التي كانت تعم منذ سنة 2012 كما هناك حظيرتين أخرتين أنجزها المشروع بكل من عنابة ووهران من طرف ANPT.[3]

ب- **إستراتيجية الجزائر الإلكترونية:**

لجأت إلى وضع "إستراتيجية الجزائر الالكترونية "2013، فهي تعتبر إستراتيجية طموحة تناولت عدة جوانب مهمة لكنها تعرضت لانتقادات نظرا لاعتمادها كليا على المال العام، تكلفتها المرتفعة وصعوبة تحقيقها في فترة وجيزة حددت بخمس سنوات، ومع هذا سجلت الإستراتيجية مؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات عدة مشاريع كبيرة، كمشروع

[1] http://www.echouroukonline.com

[2] Ibid.

[3] http://www.mincommerce.gov.dz

أسرتك، مشروع الوصول إلى الانترنت لستة ملايين مواطن، وكذا مشاريع الهاتف النقال، مشروع بطاقات السحب والدفع لبريد الجزائر، مشروع بطاقة الشفاء والبطاقات البيومترية وغيرها.تتضمن هذه الإستراتيجية ثلاثة عشر محورا رئيسا، تحدد فيها الأهداف الرئيسية، والخاصة تحقيقها على مدى السنوات الخمس القادمة بالإضافة إلى ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذها.وتنحدر المحاور ضمن النقاط التالية :

أ- استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية:

فالغاية الأساسية من هذا المحور هي عصرنه الإدارة وتقريبها من المواطن و التغلب عن البيروقراطية[1]،وذلك من خلال تعميم الانترنيت من اجل خلق فضاء اتصال واسع ومتطور من حيث جني المعلومات وتوفير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال تشير في هذا إن الجزائر عرفت تقدما في هذا المجال من خلال تعميم بطاقة الشفاء الإلكترونية وجواز السفر الإلكتروني وبطاقات التعريف الوطنية ومؤخرا بطاقات الطلبة الجامعية الإلكترونية.

ب- استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات:

حيث تستخدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التكنولوجيا في أعلى نطاق ممكن وقد شجعت الجزائر هذا التطور وذلك لتحسين الأداء.

[1] ديمش،**مرجع سابق**،ص.248.

ج- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

حيث استحدثت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تقنيات جديدة كفيلة بتمكين المواطن من الاستفادة من تجهيزات عالية الجودة، وذلك عن طريق بعث عملية مشروع أسرتك بتوفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدقيق السريع مع توفير التكوين اللازم في أيطار ذات العملية إضافة إلى الزيادة بقدر معتبر من الفضاءات العمومية ومحلات الانترنت.فقد جاء مشروع أسرتك 2 كصيغة معدلة لبرنامج أسرتك 1 الذي لم يلقى الاهتمام و الإقبال المناسب من المواطنين.[1]

د- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:

وذلك من خلال تزويد المؤسسات بأحدث التقنيات والوسائل كمحفزات من اجل تشجيع الشركات وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير.

إلى جانب ما سبق ذكره تعمل الجزائر على تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة من أجل تحسين نوعية خدمات الشبكات، إلى جانب تطوير الكفاءات البشرية وذلك من خلال إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما ذكر سابقا فيها يخص التطوير الذي مس بطاقات الطالب وملخص شهادة الميلاد رقم 12(S12). إلى جانب الإجراءات التالية:

[1] ديمش،مرجع سابق،ص250.

- تدعيم البحث والتطور والابتكار: وذلك من خلال تثمين نتائج البحث وحشد الكفاءات وتطوير نقل التكنولوجيا والمهارات.
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني وذلك تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات : من خلال وضع إطار قانوني يتلاءم مع التطور التكنولوجي.
- تعزيز الصحافة المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات: وذلك لإظهار بروز تكنولوجيا الإعلام والاتصال في حياة الأفراد والمجتمعات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]
- تثمين التعاون الدولي من خلال المشاركة في الحوار والمبادرات الدولية وإقامة إستراتيجية تملك التكنولوجيا والمهارات: لاسيما برنامج ميدا مع الإتحاد الأوروبي من أجل تبادل المعارف واستمرار المشاريع.
- وضع آليات التقييم والمتابعة: من خلال وضع نظام مؤشرات متابعة لقياس مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الإستراتيجي الجزائر الإلكترونية من جهة أخرى.

[1] وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجزائر الإلكترونية www.mptic.dz consulté le :15/11/2017.

- **وضع إجراءات تنظيمية:** من خلال وضع تنظيم مؤسساتي يتمحور حول ثلاث مستويات : التوجيه والتنسيق بين القطاعات والتنفيذ.
- **توفير الموارد المالية:** من خلال استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة.[1]

فبالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن الجزائر مازالت تصنف ضمن الدول الضعيفة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

[1] ديمش،مرجع سابق،ص.252.

المطلب الثاني :الإطار القانوني والمؤسساتي للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

2-1 الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم سن الجزائر للقوانين والتطبيقات القانونية التي تمس بشكل أو بآخر أحد جوانب التجارة الالكترونية كالقانون الخاص بموردي الانترنت، أو المواد المتعلقة بالجريمة الالكترونية أو المواد المتعلقة بالملكية الفردية التي تتضمن مواد بالملكية الصناعية خاصة أن عدة شركات تصنف الجزائر من إحدى أكبر مناطق القرصنة.

ومن بين القوانين التي تواكب التطور الحاصل في هذا المجال نذكر منها:

- القانون رقم 03/09 المؤرخ في 29صفر 1430 الموافق ل25 فبراير 2009،يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش.الفصل الخامس:إلزامية إعلام المستهلك.
- المادة 17 من هذا القانون تنص:يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة وضع العلامات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة. [1]المرسوم التنفيذي رقم 65/09المؤرخ في 11صفر

[1] أيت أمبارك سامية،**التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**،ع.33/2016.ص.42.

عام 1340،الموافق لـ 07 فبراير 2009، يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام،حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط التجاري أو السلع و الخدمات.

- المرسوم التنفيذي رقم257/98 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم307/00 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 و يعد أول نص تشريعي يصدر لتنظيم خدمات الانترنت كنشاط و كذلك كل الجوانب المتعلقة بخدمات الانترنت.[1]
- قانون رقم 10/05، والمتعلق بتعديل القانون المدني حيث ينص في المادة323 مكرر على إدراج الكتابة في الشكل الالكتروني، وذلك للاستعانة بها في الإثبات الالكتروني، وتأخذ هذه الكتابة شكلا ذات التسلسل أو الأوصاف أو الأرقام أو العلامات أو الرموز ذات مفهوم،إضافة إلى المادة 2/327 والتي أدرجت ما يعرف بالتوقيع الإلكتروني و الذي صدر فيما بعد بنص أخر.[2]
- المرسوم التنفيذي رقم162/07المؤرخ في 2007/30/05 والذي عرف التوقيع الإلكتروني في نص المادة 3 منه والذي يشير إليه في المادتين 323 مكرر 232 مكرر 1 من القانون المدني ويدخل ضمن هذا المرسوم ما يسمى التصديق

[1] حابت أمال ،"**التجارة الالكترونية في الجزائر**"،رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم،تخصص:قانون،كلية الحقوق والعلوم السياسية،(تيزي وزو:جامعة مولود معمري،2015)،ص. 87 .

[2] **المرجع نفسه**،ص.93.

والتوثيق الالكترونيين وذلك من خلال تنفيذ سرقة البريد والمواصلات من اجل محاربة الغش والاحتيال الالكتروني.[1]

- استحداث نظام الدفع الالكتروني من خلال تعديل في الأمر رقم 11/3 في المادة 69 منه حول وسائل السحب والدفع وقد صدر القانون رقم 02/05 المؤرخ في 06/ 2005/02بغية لتطوي وعصرنه القطاع المصرفي من وسائل الدفع التقليدية إلى الالكترونية من خلال بطاقة الدفع والسحب الالكترونية .[2]
- القانون رقم 4 09/0 المؤرخ في 5 /8 /2009 والذي تم إصداره من اجل التصدي للجريمة الالكترونية من خلال قواعد الحماية من الجريمة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكافحتها.في اليوم أصبح مجالا يشهد على مختلف الجرائم ومنها القرصنة والتزوير التي تعرض عليها معلومات مجموعة العملاء والمواقع الرسمية للمؤسسات.[3]

إن رغبة الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سوف يجعلها تعد ترسانة هامة من القوانين لتتلاءم مع القوانين الدولية، هذا ما يعني أن الجزائر سوف تعني بإصدار قوانين خاصة بالتجارة الالكترونية في المستقبل القريب بحكم الالتزامات الدولية علما أن عدة دول

[1] **المرجع نفسه**،ص.115 .

[2] **المرجع نفسه**، ص.131،130.

[3] **المرجع نفسه**، ص.343.

عربية قد قطعت أشواطا في هذا المجال كتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر في تقنين التجارة الالكترونية.

فقد نظم "المشرع الجزائري ولأول مرة، الانترنت كنشاط اقتصادي متقن بموجب المرسوم التنفيذي 98-257.

وشهدت الجزائر تطورا آخر خلال السنوات الأخيرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أن ذلك لم ينعكس على حياة الجزائريين اليومية، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتكمة، فهم يبدون اهتماماً كبيراً بهذه التعاملات. كما يتضح بأن المشرع الجزائري استحدث نظام الوفاء الإلكتروني في المعاملات التجارية بمعناه الواسع " كل عملية دفع المبلغ من النقود تتم بأسلوب غير ماضي لا يعتمد على دعامات ورقية، بل بالرجوع إلى آليات وإلكترونية"، أما بمعناه الضيق، فقد ينحصر فقط في عمليات الوفاء التي تتم دون وجود اتصال مباشر بين الأشخاص الطبيعيين.وجاء ببعض النصوص القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية وهذا دون التطرق لتعريف العقد الإلكتروني وفي القانون الجزائري ليس هناك وجود لقانون المعاملات الإلكترونية الذي يكون مستقلاً بذاته عن بقية فروع القوانين الأخرى.ومنذ ظهور الثورة الإلكترونية وتأثيرها على المشرعين في القانون الداخلي والدولي ظهرت ما يسمى بالمعاملات الإلكترونية في القانون الخاص[1] كنقيض للمعاملات

[1] ناجي الزهراء " **مداخلة التجربة التشريعية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية** "(جامعة:بومرداس الجزائر،2009-2010)، ص،ص. 15,14.

الكلاسيكية والتقليدية. فمبدأ حرية التجارة والاستثمار مكرس في المادة 37 من الدستور ،ومبدأ حرية الاستثمار مكرس في المادة الأولى من قانون الاستثمار وإلى جانب القانون المدني الذي يعتبر الشريعة العامة لفروع القانون الخاص، لدينا القانون التجاري الذي يحكم طائفة من الأشخاص وهم التجار، فينظم مجموعة من الأعمال وهي تلك الأعمال التجارية، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى مكرر من القانون التجاري الجزائري.[1]

كما أن قانون المعاملات الإلكترونية الموحد لعام 1999 نص على أن أحكام التعاقد إلكترونياً مثل التعاقد كتابياً عندما قرر أن التسجيل الإلكتروني يعادل المستند المكتوب خطابيا.[2]إن المعاملات الإلكترونية التي جاء بها المشروع الجزائري جاءت من أجل توفير بنية أمنية وذلك من خلال:

أ- الإثبات الإلكتروني:

وذلك بصدور القانون 05-10 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري انتقل المشروع من النظام الورقي والإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكاناً ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقاً لنص المادة 323 مكرر مدني جزائري. الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في الأوصاف، والأرقام أو

[1] **نفس المكان.**

أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها.[1]

ويقصد بالكتابة في الشكل الإلكتروني" ذلك التسلسل في الحروف والأوصاف والأرقام أو أية علاقة ذات رموز ذات معنى مثل المعلومات والبيانات التي تحتوي الأقراص الصلبة أو المرنة، أو تلك التي يتم كتابتها بواسطة الكمبيوتر ونشرها عبر الانترنت "[2]، والملاحظ أن نص المادة 323 مكرر من القانون المدني يعتبر أول نص عرف من خلاله المشرع الكتابة التي يمكن استعمالها كوسيلة إثبات للتصرفات القانونية بصفة عامة.[3]

ب- التوقيع الإلكتروني:

اعتمد المشرع الجزائري بالتوقيع الإلكتروني لأول مرة في نص المادة 327/2 مدني جزائري المعادلة بالقانون 05-10 أما عن تعريف التوقيع الإلكتروني فإن القانون الجزائري يميز التوقيع الإلكتروني المؤمن والمشرع الجزائري نص ذلك بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي 07-162"، فالتوقيع الإلكتروني هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و323 مكرر".

---

[1] ناجي، **مرجع سابق**، ص. 10 .

[2] نايت أعمر علي،**الملكية الفكرية في إطار التجارة الإلكترونية**"، مذكرة الماجستير فرع القانون الدولي للأعمال،(جامعة:تيزي وزو،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014)، ص.5.

[3] sciences juridiques .ahlamontada.

أما التوقيع الإلكتروني المؤمن هو الذي يكون خاص بالموقع ويتم بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحضارية، وكل تعديل يكون قابل للكشف عنه.[1]

ج- التوثيق الإلكتروني:

هو وسيلة إجراء تقني يسمح بتحديد هوية المتعامل الالكتروني، وكذا المحرر الالكتروني وحمايته من أي غش و احتيال.فالمشروع الجزائري قد حدد في المرسوم التنفيذي 07-162 مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1428 الموافق ل 10 مايو سنة 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق ل 09 مايو 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية والكهربائية.[2] فهو نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني فممارسة هذا النشاط يتطلب ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتصديق الإلكتروني يتضمن تهديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وأهليتهم القانونية والحد من الغش والاحتيال وجهة التصديق الإلكتروني هي طرف محايد قد تكون من الأفراد أو الشركات ،حيث يلعب دورا أساسيا في منظومة أمن المعلومات الإلكترونية.[3]

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] أيت أمبارك،**مرجع سابق**،ص.43.

[3] فؤاد علي البحراني،"**الإطار العام للتصديق الالكتروني الوطني**"،مجلس الوزراء ،الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات. ص.3.

د- الدفع الإلكتروني :

استحدث المشرع الجزائري لأول مرة التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي من خلال الأمر 03-11 النقد والقرض من خلال المادة 69 التي تنص على أن وسائل الدفع تعتبر كل الأدوات التي يمكن لكل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل" ويتبين من خلال هذا النص" نية المشرع الجزائري الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل الدفع الحديثة إلكترونيا، كما أضاف بموجب القانون 05-02 المؤرخ ب - 06 فيفري 2005 فصلاً يتضمن بطاقات الدفع والسحب".[1]

هـ- الجريمة الإلكترونية:

تم سن القانون الجريمة الإلكترونية سنة 2009 تحت الرقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 ويتضمن قواعد للحماية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحتها.[2]

بمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18صفر عام 1386الموافق ل8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات المعدل والمتمم.

---

[1] ناجي,**مرجع سابق**، ص. 10.

[2] عاقلي فضيلة، **الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الرابع حول **عصرنة نظم الدفع الالكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية** في (الجزائر: 26-27 أفريل 2011).

وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ صفر عام 1429الموافق 25فبراير 2008 والمتضمن الإجراءات المدنية و الإدارية .[1]

2-2 الإطار المؤسساتي للتجارة الالكترونية:

قد تم استحداث مختلف الهيئات للإشراف على قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتتماشى مع متطلبات التجارة الالكترونية في الجزائر.

أ- سلطه الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية(ARPT):

تم إنشاء هذه السلطة في سنة 2001 بموجب القانون رقم 03/00 المؤرخ في سنة 2011،والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.حيث هدفها الأساسي هو تنفيذ التوجيهات الوطنية في مجال التكنولوجيا كما نصت المادة 13 من نص القانون على المهام التي أوكلت لهذه الهيئة و منها:[2]

- إعادة الهيكلة المالية المفصلة والنصف من خلال توفير بنية تنافسية فعالة بين مختلف مختلف المتعاملين:

[1] **نفس المكان.**

[2] قانون رقم 2000/03، المؤرخ في 2000/08/05.

– القيام بمهمة التحكيم لفض النزاعات الناشئة بين المتعاملين .فهذه الهيئة لعبت دورا كبيرا في تطوير القطاع بمنح الرخص للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ب–شركه الصفقات الشبكية والنقدية (SATIM) :

تأسست هذه الشركة في25 /1995/3 برأس مال قدر ب:257 مليون دج ويساهم فيها 8 بنوك، وكانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و نذكر منها :

– توسيع وسائل الدفع الإلكترونية .
– تنظيم العلاقات بين البنوك.
– التكفل بالهياكل القاعدية للتكنولوجيا في المجال المصرفي و بالتالي حتى يكون لها دور كبير في دعم و تقوية قاعدة متينة لإقامة التجارة الإلكترونية.[1]

ج–وزاره البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال(mptic):

أنشئت هذه الوزارة بعد تحويل وزارة البريد والمواصلات سابقا بهدف تنظيم قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مطلع 2000 وكذلك للبحث عن الآليات الملائمة لإقامة مجتمع معلومات مقدم من اجل تنمية التجارة الالكترونية مستقبلا. وكان من بين المهام الأساسية للوزارة:

[1] www .iefp.com/arab/ ?p =15920 consulté le:03/11/2017

- كإعداد إستراتيجية لتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية والمعلومات والتقنيات السمعية البصرية.
- اقتراح كل التدابير المساهمة في تطوير البحث التطبيقي في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية.[1]

د- اللجنة الالكترونية:

جاء إنشائها تماشيا مع رؤية الجزائر المستقبلية،وهي تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة وتشكيلة من الوزارات وقد بادرت في سنه 2008 إلى وضع خطة عمل وطنية من أجل التحكم في مجال الاتصالات و تقنية المعلومات بهدف تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى غاية 2013.[2]

هـ-الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجيا وتطوير (Agence nationale de promotion et de développement des parcs technologique)

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم4/ 91 المؤرخ في 24 مارس 2004 وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وفي هذا الإطار أسندت لهذه الوكالة عدة مهام ومنها التكفل بكافة الإجراءات والجوانب انجاز مجموعة من الحظائر التكنولوجية وتطويرها.

[1] وزارة البريد و المواصلات على موقع: www.mptic .dz.

[2] ديمش، **مرجع سابق**، ص. 262 .

دعم وتحفيز الاهتمام في السوق الجزائرية من طرف المستثمرين الأجانب لضمان تنفيذ الدولة لالتزامها في مجال الاتفاقيات الجهوية والدولية المتعلقة الحظائر التكنولوجية.[1]

و- الوكالة الفضائية الجزائرية: (ASAL)

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم2 /48 المؤرخ في 16جانفي 2002 بهدف الاهتمام بهذا المجال الذي يساعد على تطوير مجال الاتصالات في مجال الهاتف الثابت والنقال وحتى خدمات الانترنت عن طريق الأقمار الاصطناعية.[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 91/4، المتضمن ترقية الحظائر ،الجريدة الرسمية ،ع، 19، المؤرخة في 24 مارس 2004.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 48/2 المؤرخ في جانفي2002 ،يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية تنظيمها، وعملها. الجريدة الرسمية،ع،05

المطلب الثالث:الصيرفة الالكترونية الجزائرية

إن تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة و بالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى و ذلك من خلال إقامة أنظمة واعتماد بطاقة الائتمان و تطوير شبكة الاتصالات و البريد في الجزائر و شروع هذه الأخيرة في إصلاحات عميقة من شأن التسريع في تطوير التجارة الالكترونية والتسويق عبر الانترنت من خلال تحديث وسائل الدفع الالكتروني، والتي يأتي على رأسها بطاقة الدفع الالكتروني العالمية" سي بي أ، فيزا وغولد "وهي عبارة عن بطاقة الدفع ائتمانية ترخصها هيئة عالمية "فيزا "وعن طريق هذه البطاقة يمكن لصاحبها شراء السلعة التي يرغبها عبر الانترنت من أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الالكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءاتها في حالة اعتراضها غير أن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطء إجراءات تحويل الأموال عبر البنوك فإذا كان تحويل الأموال من وكالة بنكية إلى وكالة أخرى لنفس البنك يتطلب عشرة أيام كاملة وعن تحويل الأموال إلى مصرف آخر خارج البلاد فهذا يتطلب وقتا أطول قد يتجاوز الشهرين.[1]

طلب بطاقة **ماستر كارد** أو بطاقة **فيزا** من بنك الخليج الجزائر واستخدامها في التسوق والشراء عبر شبكة الانترنت أو سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي بطاقة ماستر كارد أ و كارت فيزا هما بطاقتان دوليتان، يتم إصدارهما من طرف العديد من البنوك العالمية.

[1] فارس بوباكر، التجارة الالكترونية، ملتقى بجامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أو البنوك الافتراضية بجميع دول العالم تقريبا حيث يتم استخدام هذه البطاقات في استقبال وتحويل الأموال بالعملة الصعبة أو حتى العملات المحلية والشراء والتسوق عبر شبكة الانترنت. [1]

البطاقة الذهبية لبريد الجزائر

المصدر : https://www.google.dz/search?q=البطاقة+الذهبية&source=lnms

[1] الصيرفة الالكترونية، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني

1- الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها في النظام المصرفي الجزائري :

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى ، و هي تمنح عدة امتيازات مثل :

- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الانترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل.
- إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

- تساهم ثورة الاتصالات و المعلومات في شؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل المعيشة للأفراد بترقيتها نحو الأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه بأحدث الوسائل.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .
- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و هي تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي .

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة و النظام المصرفي الجزائري خصوصا .[1]

دعت التجارة الإلكترونية ضرورة تطور النظام المصرفي و بالتالي ظهور الصيرفة الإلكترونية و التي هي استعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل الإلكترونية، و من فوائدها للاقتصاد الوطني نجد السرعة الأمان و التطور .

[1] بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص 168 ، 169 .

المبحث الثاني :عوائق التجارة الإلكترونية في الجزائر

إنّ التوجه الذي يشهده العالم اليوم هو الاعتماد على البنية التحتية المعلوماتية، حيث أثرت التكنولوجيا على العديد من المجالات ومن ضمنها المجال الاقتصادي والتجارة. فظهر ما يسمى بالتجارة الإلكترونية، فلها عوائق تحد من نجاحها رغم مميزات، وسيتم التسليط في هذا البحث على أبرز هذه العوائق.

المطلب الأوّل: العقبات التقنية و التكنولوجية

تحتدم التجارة الإلكترونية بعدّة عقبات، منها التقنية والتكنولوجية، التي تحول دون تطورها بالشكل المرجو من مستعمليها، وتشمل هذه العقبات نقص التقنيات ذات الجودة العالية التي تضمن سيرورة عمليات التسويق الإلكتروني، إلى جانب ارتفاع تكاليفها، التي تبقى عبئا على الدولة، وعوائق أخرى سنذكرها في ما يلي:

1-ضعف البنية التحتية الإلكترونية:

والمتمثلة في نوعية، وسرعة الإنترنت والاتصالات ونقل المعلومات والربط الإلكتروني ومدى توفر قطع نقل المعلومات المتمثلة في العتاد التقني والتي تعتبر من الوسائل الأساسية للدخول إلى الانترنت، والتعامل مع أي نشاط تجاري إلكتروني.[1]ونلاحظ هنا الافتقار إلى البنية الأساسية التكنولوجية،خاصة ارتفاع ثمن التجهيزات، وارتفاع ثمن أجور الاتصالات، وصعوبة توفرها في بعض الدول العربية النامية والتي من بينها الجزائر، إلى جانب تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

2-ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع:

هناك من يسميها بالأمية المعلوماتية وهي تمثل عدم قدرة الباحث على تحديد حاجته المعلوماتية وكيفية الوصول إليها عبر مصادرها المختلفة سواء أكانت تقليدية أو الكترونية. حيث تلعب المعرفة والثقافة بالتجارة الإلكترونية دورا هاما في انتشارها وتطورها لاسيما في

[1] علام،**مرجع سابق**،ص.152.

المؤسسات التجارية والإنتاجية.[1]

3-قصور الكوادر البشرية:

المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية: حيث يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع، وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية. وتتطلب التجارة الإلكترونية أيدي عاملة مدربة في مجالات عديدة مثل تطوير المواقع على الإنترنت، كذلك مهارات البرمجة في عدة لغات (CSS, java Perl, XML, HTML,)، وخبراء في قواعد البيانات، وأنظمة التشغيل، بالإضافة إلى متخصصين في تصميم مواقع للتجارة الإلكترونية، وقوائم الكتالوجات، وأنظمة الدفع الإلكتروني[2].

4-عدم مواكبتها لتطورات التقنية العالمية:

نجاح التجارة الالكترونية يتطلب بيئة تقنية متطورة و لتي تساعد على انتشار استخدام الانترنت و توفر البيئة المناسبة و الداعمة للتجارة الالكترونية. فالتجارة تتسم بـ:

- ضعف الثقافة التقنية والتكنولوجية بين أفراد المجتمع الجزائري فهي تتطلب يد عامل مؤهلة في مجال تطوير مواقع الويب

[1] سحقي نعيمة "**الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص و التحديات**"،مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص مالية مؤسسة،(جامعة البويرة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،2015/2014)، ص. 80.

[2] سحقي، مرجع سابق، ص. 80.

- نقص الكفاءات المؤهلة والإطارات المتخصصة في تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الالكترونية.
- دعم كفاية خطوط الاتصال وبطء شبكاتها.[1]
- نقص خبرات المؤسسات الجزائرية في مجال التجارة الالكترونية يحول دون ذلك لان مفهوم هذه الأخيرة لا يزال غامضا عند العديد من المؤسسات الجزائرية وتفضل الإعلان عن منتجاتها عن طريق اللافتات الاشهارية دون أن تشغل الانترنت للتسويق و بيع منتجاتها.[2]
- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية في الوطن العربي اللازمة لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال الكترونية، ومحدودية حجم التجارة الالكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها أو بينها وبين الموردين المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محليا يعتبر من عوائق التجارية التي تحد من انتشار التجارة الالكترونية في الوطن العربي[3].

المطلب الثاني: العقبات القانونية ،الأمنية، الاجتماعية والثقافية

إن العامل القانوني يلعب دورا هاما في وجه تطور التجارة الالكترونية فالقوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تمثل أحد أهم البنى المؤسساتية لقيام هذه التجارة ،لكن لها

[1] بالساكر ،**مرجع سابق**،ص.52.

[2] صراع،**مرجع سابق**،ص ص.176-.173.

[3] بالساكر ،**مرجع سابق**،ص.53.

تحديات عديدة تقف حداها،رغم أن الجزائر سنت قواعد قانونية تمس بعض جوانب التجارة الالكترونية، كقانون الجريمة الالكترونية لكن لحد إلا أن الجزائر لم تسن قواعد وقوانين مباشرة خاصة بالتجارة الالكترونية أو نظم الدفع فيها . رغم برامج الأمن والحماية لنظم المعلومات التجارة الالكترونية إلا أن هذه الأخيرة لا تخلو من عمليه الاحتلال والابتزاز والقرصنة.[1]

- صعوبة الملاحقة القانونية لكثير من معاملات التجارة الإلكترونية و الخاصة ببعض السلع كالأدوية المخدرة (الصيدلة الإلكترونية)
- وجود فجوة في التشريع الضريبي الذي تمت صياغته وفقا لطبيعة معاملات التجارة التقليدية.ففي التجارة الإلكترونية يحدث العكس .
- صعوبة تحديد هوية الممول ومعرفة عنوان منشأته وكيانه القانوني في فترة زمنية قصيرة .[2]
- نقص الأمن و الانضباط فيما يتعلق بتسرب المعلومات.

تعتبر اللغة من العوائق التي تحد من انتشار التجارة الإلكترونية وذلك لأن أغلب المواقع والتعاملات التجارية تكون باللغة العالمية الأولى وهي اللغة الإنجليزية، فنرى نسبة مستخدمو الإنترنت في الوطن العربي لأغراض تجارية تكون حصرا على الطبقات المثقفة

[1] صراع، **مرجع سابق**، ص،ص.173.176.

[2] بالساكر ،**مرجع سابق**، ص.53.

والتي تمتلك اللغة. كذلك وجود عوائق اجتماعية والمتمثلة في العادات والتقاليد الاجتماعية التي يؤمن بها المستهلكين تعتبر عائقاً في وجه الاستفادة القصوى من فوائد الشبكات العالمية للتجارة الإلكترونية. كما أن النظرة السائدة في المجتمعات في الوطن العربي من الانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلاميا، قد يشكل عائقا وتحديا أمام انتشار استخدام التجارة الالكترونية في هذه المجتمعات. ومن ناحية أخرى فإن الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة لدى بعض المجتمعات في الوطن العربي كما هو الحال في الدول النامية، لاسيما في عمليات البيع والشراء ودفع الثمن عبر الانترنت يعد عائقا آخر لانتشار التجارة الإلكترونية.[1]

من مجمل هذه العوائق المذكورة سابقا والتي كانت سببا في تطبيق المعاملات التجارية بصفة إلكترونية وتخلفها في كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات نستخلص أهمها والمتمثلة في:

- انخفاض الوعي بأهمية عقد الصفقات التجارية إلكترونيا من حيث أنها توفر الوقت وتشمل كل الأسواق و المستهلكين.
- نقص الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية في البلاد بتقنيات التجارة الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية واسعة.
- ارتفاع تكاليف استخدام الانترنت لدى المواطن الجزائري.

[1] علام،**مرجع سابق**، ص. 15.

- انتشار الأمية في أوساط المجتمع الجزائري، وهذا نظرا لنسبة وغياب ثقافة استخدام الحاسوب حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحتوي على نسبة أمية مرتفعة.
- قلة تدفق سعة الانترنت.
- النقص في الكفاءات، والإطارات المتحكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- فشل بعض البرامج، والخطط المعتمدة لتعميم استخدام خدمة الانترنت و من مثلها مشروع أسرتك1.

والمعيق الكبير للتجارة الالكترونية في الجزائر هو عدم تمكن البائع والمشتري من دفع ثمن السلعة الكترونيا نظرا لافتقار المواقع العربية للخصائص الفنية التي تضفي إلى المواقع الجانبية وتجعل العملاء يقدمون على مواقعهم وكذا الافتقار للبرامج ذات المحركات البحث القوية، وإلى النظم المصرفية بصفة عامة وكذا إلى التشريع القانوني المناسب لضبط عمليات التجارة الالكترونية فيما بين الدول العربية.

بالرغم من وجود العديد من المعيقات في بلد الجزائر في سبيل الإفادة من التجارة الإلكترونية، والتي لا يمكن حصرها في هذا المقام، إلا أن هناك أمل كبير في تخطي هذه العقبات واللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بوضع استراتيجيات للتخلص من هذه العوائق.

خلاصة الفصل:

إن التجارة الإلكترونية هي نشاط يتم بفضل إجراءات تكنولوجية متقدمة، متعلقة بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات البيع والشراء وبيع البضائع والخدمات وحتى المعلومات عن طريق شبكات الاتصال.و تقييم وضعية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومساهمتها في تطوير هذه التجارة في الجزائر مازالت تعاني من بعض النقائص منها التقنية والتكنولوجية، وأيضا من جانب القوانين المشرعة التي تحكم هذا النوع من التجارة و الصيرفة الإلكترونية ليس لها وجود في النظام المصرفي الجزائري بشكل كبير، فمن أجل عصرنة النظام المصرفي الجزائري تعتمد نظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد وذلك رغم التقدم المحرز و المجهودات التي قامت بها الدولة في تشييد مجتمع المعلومات في الجزائر، وما حقيقته في إطار السياسة القطاعية للبريد والاتصالات، وفي مجال الهاتف النقال والثابت.فعليها توظيف أجود الوسائل التقنية والمعلوماتية، وتوفير بيئة تشريعية، وتطوير الأثر القانونية التي تعزز الثقة بالتجارة الإلكترونية من خلال حماية المتعاقدين، وكذا المستهلكين وتأمين الاتصالات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، وحتى حقوق ذوي المتعاملين. فالتجارة الالكترونية تحتاج إلى قاعدة اتصال قوية وتحتاج إلى رقمنة المنظومة البنكية لتطويرها، لتنمية الاقتصاد الوطني، إذا ما علمنا أنّ التجارة بشقيها التقليدي أو الحديث الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وترقية المجتمع.

المبحث الثالث : آليات تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر و آفاقها المستقبلية

رغم التطوّر الكبير والسريع الذي شهدته الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، في استخدام التكنولوجيات الحديثة، إلاّ أن ذلك لم ينعكس على كلّ مناحي الحياة اليومية للجزائريين، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتكمة، في كثير من الأحيان، إلى الأنماط التجارية التقليدية، في ظلّ حضور محتشم للمعاملات الإلكترونية التي تختصر وتسهّل العمليات التجارية وعلى الدولة الجزائرية إتباع السبل اللازمة من أجل إقامة التجارة الإلكترونية و من بينها نعرض ما يلي :

المطلب الأول:سبل تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر

1-السبل التشريعية:

فهنا التجارة الالكترونية تحكم بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة بشكل يجعلها أكثر استجابة لمتطلباتها أو إصدار تشريع مختص ليقوم بتنظيم هذه الأخيرة وإنشاء المواقع على شبكة الانترنت وحتى نظم سداد المدفوعات.

- إصدار تشريعات ملائمة لهذه التجارة ،لحماية وثيقة لجميع المتعاملين.[1]
- التفكير في قوانين حماية المستهلك،وهذا تفاديا للتخوف من مخاطر التجارة الالكترونية.

[1]صراع،مرجع سابق،ص.178.

- منع الغش و التزوير والقنص والسرقات الالكترونية.

2- السبل التكوينية:

إنّ تطوير التجارة الالكترونية في أية دولة تعتمد على إطارات مختصة في التكنولوجيا،فالتجارة الالكترونية هي من تخصصات التكوين في الإعلام الآلي في كل المستويات. ومن أجل توفير بنية معلوماتية متينة تبني نظم وشبكات حديثة في قطاع الاتصالات،تتطلب كفاءات مؤهلة ذات مستوى عالي ومتقدم، وتطلع بالتكنولوجيات الحديثة،وكذلك لإنجاح العملية وجب إسناد البرامج إلى المختصين والاعتماد على المصداقية والاحترافية في تسيير هذه التقنية. ونشر الوعي الثقافي والتكنولوجي بين أفراد المجتمع وهذا من أجل إزالة الغموض حول التجارة الالكترونية.[1]

3- السبل الاقتصادية

تعتبر هذه السبل الاقتصادية المحرك الأساسي للترقية بالتجارية الإلكترونية، وذات أهمية كبيرة وأهمها كالآتي:

- خوصصة قطاعات الاتصال وفتح أبواب المنافسة وهذا بغرض تخفيض تكلفة استخدام الانترنت مما يساهم في انتشار الثقافة الالكترونية وبما فيها التجارة الالكترونية.

[1] بالساكر ،**مرجع سابق**،ص،ص.35-55 .

- تخفيض الرسوم الجمركية على التكنولوجيا المعلومات المستورة لكي يتيح لفئات المجتمع الحصول عليها.
- تحديث أساليب الدفع بإتباع الأساليب الالكترونية وإنشاء الشبكات المصرفية الالكترونية.[1]
- زيادة الاهتمام و دعم الاستثمار في التنمية البشرية من طرف الحكومة الجزائرية من خلال تأهيل العمال والكفاءة البشرية.

4-الأساليب الحمائية:

يعتبر المستهلك كأهم طرف في المعاملات التجارية، وثقته تعتبر أساس هذه المعاملات،فإنه يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الإلكترونية.[2]

انطلاقا من هذه السبل، تمكنت الجزائر من تدعيم انتشار التجارة الإلكترونية,إذ كانت ترغب في التقليص في الفجوة الواسعة التي وردت في كثير من الدراسات التي تم إجرائها حول استخدامات التجارة الإلكترونية في الجزائِر

[1] بن خليفة أحمد،**المعرفة الإلكترونية**، مقياس اقتصاد و إدارة المعرفة،(جامعة: بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير وتسيير المنظمات، 2008/2009).ص.34.

[2]المكان نفسه.

المطلب الثاني:الأفاق المستقبلية للتجارة الإلكترونية في الجزائر.

للتجارة الإلكترونية في الجزائر مستقبل كبير خاصة مع epaye.dz، فهذه الشركة تحتوي على 4 مليون مشترك على الفايسبوك. ونظام الدفع الإلكتروني فيها يمكن أن يؤتي ثماره والتجارة الإلكترونية يمكنها ملء الفراغ الحالي.

فالجزائر هي واحدة من البلدان الناشئة في عصر اقتصاد السوق، مع الإفراج التدريجي عن سوقها، بدأت البلاد لإغواء المزيد من المستثمرين الأجانب وخاصة في قطاع الطاقة، ولكن اليوم يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في التوسع في مجالات أخرى،فإن القطاع يعرف تحسنا واضحا منذ عام 2000،والتجارة الإلكترونية ستكون محركا حقيقيا للانتعاش فيجب تنفيذ إستراتيجية لدمج مجتمع المعلومات،الذي يعتمد اليوم على اقتصاد جديد لتكنولوجيا المعلومات الحديثة .

1-المشاريع المستقبلية:

إن إعداد مشروع قانون تمهيدي يتعلق بالمبادلات التجارية الالكترونية،والمصالح التي يمكنها الوصول إلى وضع قانون للتجارة الالكترونية تتمثل في :[1]

أ- وزارة التجارة :

- المشاركة في القوانين المرتبطة بحماية المستهلك.
- النصوص القانونية المتعلقة بالنشاط التجاري.

[1] أيت أمبارك،**مرجع سابق**،2016.ص.45.

- وجوب وضع دفتر الشروط أين يتم فيه تحديد الحقوق والواجبات التي يجب أن يحتويها موقع الويب التجاري.

ب- وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

هنا تكمن القوانين المتعلقة بالجانب التقني إذ تشترط التجارة الإلكترونية النصوص الشرعية التالية:

- التوقيع الإلكتروني.
- خدمات التصديق الالكترونية.(مثلا:نص يوضح إجراءات الحصول على القبول من مزود خدمات التصديق الالكترونية).
- استعمال إمكانيات و خدمات التشفير وهذا عبر الشبكات السلكية واللاسلكية.[1]

ج- وزارة الثقافة :حماية الملكية الفكرية .

د- وزارة الداخلية:حماية و أمن المعلومات.

[1] أيت أمبارك،**مرجع سابق**،ص.45.

- **المشروع الجديد المتعلق بالتجارة الإلكترونية**

هو مشروع جديد لترقية التجارية الإلكترونية، اقترحته وزارة لبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والرقمنة، وعرض على المجلس الشعبي الوطني في فيفري 2018.

ويرتقب مشروع القانون المتعلق بالتجار الالكترونية، عدة أحكام لضمان أمن التجارة الالكترونية مع تحديد التزامات الممونين و العملاء الإلكترونيين.

وينص مشروع القانون:

على أن التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الإنترنت شرطان أساسيان لممارسة التجارة الالكترونية. حيث يتم إنشاء سجل وطني للممونين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري في المركز الوطني للسجل التجاري الذي يحدد المعلومات التي يجب أن ترافق العرض التجاري الإلكتروني (التعريف الضريبي والعنوان ورقم الهاتف ي عدد السجل التجاري الضمان التجاري ...).[1]

ووفقا للنصي يمر طلب المنتج أو الخدمة بثلاث خطوات إجبارية:

- توفير الشروط التعاقدية للمستهلك الإلكتروني والتحقق من تفاصيل الأمر الذي تصدره الأخيرة وتأكيد الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل العقد.

[1] مقال الإذاعة الوطنية، تحت عنوان: مشروع قانون التجارة الالكترونية بالمجلس الشعبي الوطني، على الموقع: ، تاريخ الإطلاع 2018/03/27، على الساعة 14:43.

- ويحدد مشروع القانون أيضا المعلومات الإلزامية التي يجب احتواؤها في العقد الإلكتروني.وفيما يتعلق بالتزامات المستهلك الإلكتروني ينص النص على أنه ملزم بدفع الثمن المتفق عليه في العقد الإلكتروني حالما يتم تشكيل هذه الوثيقة.

وفيما يتعلق بالمعاملات التجارية عبر الحدودي ينص مشروع القانون على أن بيع السلعة أو الخدمة من جانب ممون مقيم للمستهلك الإلكتروني المنشأ في بلد أجنبي معفي من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية. ويتبادل عندما لا تتجاوز قيمته ما يعادل بالدينار من الحد الذي يحدده التشريع الساري.

ومع ذلك يجب أن تقيد عائدات هذا البيع بعد الدفعي لحساب مقدم الخدمات الالكترونية الذي يوجد مقره في الجزائر مع مصرف معتمد من طرف بنك الجزائري أو من بريد الجزائر عندما يكون الشراء الإلكتروني من الجزائر من قبل مستهلك إلكتروني من ممون إلكتروني أنشئ في بلد آخر ويقتصر على الاستخدام الشخصي فإنه معفى أيضا من إجراءات التجارة الخارجية والعملات عندما لا تتجاوز قيمتها ما يعادله بالدينار من الحد الذي يحدده التشريع الساري.

كما يتم توفير تغطية الدفع الإلكتروني لهذا الشراء من حساب بالعملة الصعبة "للشخص الطبيعي" للمستهلك الإلكتروني المقيم في الجزائر.

المطلب الثالث:مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده للتجارة الإلكترونية

فمن الأسباب الرئيسية التي أفرزت ظاهرة العولمة ذلك التقدم الغير العادي في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،حيث عرفت تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية عدة تطورات رهيبة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد حيث جعلته يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها.

ومن أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الالكترونية و المتمثلة فيما يلي:[1]

- فتح أفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها و انخفاض مواردها.
- الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة، وبالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي ،لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم.
- تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بطرق الدفع الإلكترونية المختلفة.
- إمكانية تخفيض المشاكل الإدارية بين المكلفين ب الضريبة والإدارة الجبائية.[2]

[1] WWW.STARTIMES.COM Consulté le :12/12/2017

- سهولة إيصال المعلومات بين المستهلك و المنتج.[1]
- تبني و إتباع إستراتجية شاملة و هادفة للوصول إلى الهدف المرجو ونذكر أهمها:
- تعزيز البنية التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية.
- التخلي عن الأنماط الإدارية التقليدية وتعويضها بـ الأساليب الحديثة التي تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- وضع إستراتجية مدروسة لتقبل التجارة الإلكترونية من قبل الأفراد،و توسيع استخدام البطاقات الإلكترونية على كامل الإدارات العمومية والإدارات الخاصة.
- تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات المستوردة وذا لتمكن بعض الفئات الحصول عليها.[2]

والواقع أن هذا الشكل من التجارة يمكن أن يقوم على اتصالات عالية السرعة،أكثر أو أقل سمة في الجزائر.يجب أن يركز هذا الأخير على خفض تكاليف الاتصال حتى وإذا كان التراجع جنبا إلى جنب تشارك بالفعل.وإلى جانب ذلك،يجب أن يكون الجيل الثالث والجيل الرابع مفهوم، وهذا لجعل الهاتف المحمول والانترنت إلى الخدمات المتعددة التي تتبع منه،وتطوير التجارة في الجزائر لن يكون فقط عنصرا أساسيا لتطوير

---

[1] WWW.STARTIMES.COM.

[2] أيت أمبارك، **مرجع سابق**، ص.50.

الاقتصاد ورفاهية الجزائريين و لكن أيضا من المرجح أن يرفع البلد إلى مستوى أعلى في استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات.

ومن أجل تنمية التجارة الإلكترونية لابد من التركيز على ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة فيما يلي:

المحور الأول: تنمية الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية أو نقول نمو إدراك عام لدى صانع القرار والقطاع الخاص، بحيث لا يتم التعامل معها باعتبارها خيارا ثريا بقدر ما تعد أمرا ضروريا. وبذالك يرتبط العمل على تنمية الوعي بالتجارة الإلكترونية وتنمية القدرات البشرية.

المحور الثاني: المتمثل على تنمية البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية في مجال الاتصالات.

المحور الثالث:يتعلق بتنمية البيئة التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم وتسهيل ممارسة التجارة الإلكترونية بشكل منتظم.[1]

و الجزائر خطت الخطوة الأولى في التجارة الالكترونية ،هذا ما يلاحظ من خلال المواقع الموجودة و المعروفة و كذا عبر الشخصيات الموجودة عبر اليوتوب.ومع كل هذا يبقى مشوار طريق لأن تلحق الجزائر بنظيرتها الدول الأوروبية التي جعلت لهذا الاستثمار بنية تحتية صامدة .

[1] بالساكر ،**مرجع سابق**،ص.35.

فكتلة كبيرة من سكان الجزائر ترتبط الآن بشبكة الانترنت،إلا أن التجارة الإلكترونية لا تزال مختلفة،و من الممكن نموها و دفعها دون إبطاء حتى و إن كانت نوعية البيانات المستخدمة يمكن أن تكون مصدرا لبعض الأخطاء.

الخـــاتمـــة

إن التجارة الالكترونية أصبحت تعبيرا مألوفا في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، نظرا لتوفير الوقت والجهد، وأدى تطبيق نظامها إلى الارتقاء والارتفاع في مستوى إدارة الموارد المالية والسرعة الفائقة في إتمام الإجراءات.و أهميتها تكمن في كونها مؤهلة لتصبح ركيزة التجارة الدولية نتيجة لاعتمادها على شبكة الانترنت العالمية و التي أظهرت نوع جديد و مستحدث للتبادل التجاري بين البائعين و المستثمرين من مختلف دول العالم و الذين وجدو في التجارة الالكترونية عبر الانترنت وسيلة سهلة و غير مكلفة للانتشار و التسويق على مستوى العالم.

فقد نتج عن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات أثار، كبيرة ومن خلال المصارف الخاصة في إشكالها، أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية التقليدية في معالجة التجارة الالكترونية بها ويتلاءم مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة في ظل التكتلات الاقتصادية. وحتى الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية،وفي مختلف المستويات سواء على قطاع المستهلكين آو قطاع الأعمال أو على المستوى القومي. ومن هنا نؤكد الفرضية الأولى أن التجارة الالكترونية بديل جديد في المعاملات التجارية الحديثة.

وبالعودة إلى واقع التجارة الالكترونية في الجزائر ومن خلال النظر للبنية التحتية التكنولوجية وخصائص هذه التجارة في الجزائر نجد أن هذه الأخيرة ما زالت تفتقر للبنى المساعدة على تفعيل هذه الميزة الالكترونية في المعاملات التجارية، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية التي صيغت على النحو التالي :كلما توفرت بنية تحتية تكنولوجية، كلما ارتقت التجارة

الالكترونية.فرغم الجهود التي بذلتها الجزائر، ومازالت تبذلها في هذا المجال إلا أنها تعاني من التأخر الكبير و هذا نظرا لنقص البنى التحتية وعدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات محليا بل مازالت في تبعية مباشرة للأسواق الأجنبية،و هذا راجع لضعف حجم الاستثمار في هذا القطاع كان محليا أو أجنبيا.

وبالنظر إلى الآليات التي انتهجتها الجزائر لتفعيل هذه التجارة من خلال السبل والإجراءات المتخذة يتجلى لنا أن الجزائر رغم التطور الكبير الذي شهدنه في استخدام هذه التقنية الحديثة ألا أن ذلك لم ينعكس على كل مناحي الحياة اليومية للجزائر وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة المصاغة على الشكل الأتي كلما توفرت آليات التجارة الالكترونية في الجزائر كلما كانت العملية التجارية أسهل.

وفي الأخير من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية :

- توسيع مجال وأفاق التجارة الالكترونية من كل مكان بعض الدول العربية لم تتمكن من تبنيها نهائيا لكن في طريق اللحاق بالدول المتقدمة.
- رغم اجتهاد المشرع الجزائري في البيئة التحتية و استراتيجيه التجارة الالكترونية لم يتمكن من الوصول إلى القمة نظرا لجهل الإطار القانوني.
- إنّ التطور التكنولوجي والتقني يحتم على الجزائريين تبني النظم والقواعد التكنولوجية والقانونية وحتى التقنية في تطوير التجارة الالكترونية وعدم الإفراط فيها.

- أن التجارة الالكترونية من أهم ركائز الاقتصاد في العالم مما أدى إلى تحسين المعاملات نحو الأفضل في دول العالم المتقدمة إما في الدول النامية البعض منها استغلت كل الوسائل والطرق التكنولوجيا الحديثة والأخرى مازالت في الطريق التقليدي في الجزائر مثلا، ضعيف بالمقارنة مع تونس والمغرب ضعيفة مقارنه بالدول المتقدمة وهذا راجع إلى العوائق والصعوبات في مجال التشريعي والمصرفي.

ومن خلال تطرقنا إلى تجربة التجارة الالكترونية في الجزائر والإجابة على الإشكالية المطروحة نجد أن الجزائر مازالت تعاني من العراقيل سواء على المستوى التشريعي أو للبنى التحتية وهذا رغم التطور الحاصل على المستوى التكنولوجي والتقني الذي يعود إلى الضعف التحكم في هذه التقنية على عكس الدول المتقدمة بحيث تعتبر التجربة الجزائرية في هذا المجال،تجربة هشة.قمت بتقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في ضرورة التعاون والاستفادة أكثر من التجارة الالكترونية والتحكم فيها ومن واجب المشرع الجزائري أن يضع نصوص قانونية واضحة وخالية من الغموض بحيث أنها ستؤطر ظواهر اجتماعية جديدة.ولتحقيق الملائمة بين القوانين المتعلقة بالتعامل التجاري والضريبي ومتطلبات التجارة الإلكترونية بحيث لا تكون عائقاً أمام مزاولة التجارة الإلكترونية ضرورة تهيئة الإجراءات لضمان السرية والحماية والأمان والمحافظة على خصوصيات الشركات وكذلك ضمان أمن المدفوعات المالية وإيجاد وسائل للاعتراف بالتوقيع الإلكتروني

قائمة المراجع

1-الوثائق الرسمية والقانونية:

1. الأمر رقم 96-27 المؤرخ بتاريخ 09 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن للقانون التجاري الجزائري.

2. قانون رقم 2000/03، المؤرخ في 2000/08/05.

3. المرسوم الرئاسي رقم 48/2 المؤرخ في جانفي 2002 ،يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية تنظيمها، وعملها. الجريدة الرسمية،ع،.05

4. المرسوم التنفيذي رقم 91/4، المتضمن ترقية الحظائر،الجريدة الرسمية،ع، 19، المؤرخة في 24 مارس 2004.

2-الكتب :

1. العيسوي،إبراهيم.**التجارة الالكترونية**. مصر: المكتبة الأكاديمية، 2003.

2. باسم و أحمد المبيضين.**التجارة الالكترونية وأثرها على الأداء الاستراتيجي**.

3. البحراني،فؤاد علي.**الإطار العام للتصديق الالكتروني الوطني**. مجلس الوزراء،الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

4. الجداية، محمد نور صالح وجودت،سناء.**تجارة إلكترونية**.عمان: دار الحامد، ط1، 2009.

5. بختي، إبراهيم.**التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005.

6. بن خليفة،أحمد. **المعرفة الإلكترونية**.بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وتسيير المنظمات، 2008/2009.

7. بوحوش، عمار. **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 2011.

8. ممدوح، إبراهيم خالد.**لوجيسيات التجارة الإلكترونية**. الإسكندرية:دارا لفكر الجامعي،ط2008،1.

9. قربان، ملحم .**المنهجية و السياسة**.بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1986.

10. رأفت،رضوان.**عالم التجارة الالكترونية**.القاهرة:المنظمة العربية للتنميةالإدارية، 1999.

11. مدحت، رمضان.**الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية**.القاهرة:دارالنهضة العربية، 2001.

12. طه،طارق.**التسويق بالإنترنت والتجارة الالكترونية**.الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 2007.

13. عبد العال حماد،طارق.**التجارة الالكترونية المفاهيم،التجارب التحديات، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقي والقانونية**. الإسكندرية.2003.

14. حمود،الكيلاني.**الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية**.عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، 2002.

15. شينيني،حسين.**التجارة الالكتروني كخيار استراتيجي للتواجد في الأسواق الدولية ومقومات إقامتها في الوطن العربي واقع وتحديات**. ورقلة: 2014/2013.

16. عامر إبراهيم، قنديلجي. **التجارة الالكترونية و تطبيقاتها**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015.

17. مطر ،عصام عبد الفتاح . **التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية.**مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009.

3-المجلات:

1. إبراهيم بختي، الملتقى الوطني الأول، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث ع./2002.

2. أيت مبارك سامية،**التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و لتجارة**،ع.2016/33.

4-المحاضرات المداخلات :

1. عاقلي فضيلة، **الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الرابع حول **عصرنة نظم**

الدفع الالكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في (الجزائر: 26-27 أفريل 2011).

2. ناجي الزهراء،**مداخلة التجربة التشريعية في تنظيم المعاملات الإلكترونية المدنية والتجارية**.بومرداس :2010/2009.

3. مفتاح صالح،فريدة معارفي، البنوك الالكترونية، منتدى موجه الإدارة الأعمال، بسكرة، 2040/40/01.

5-المذكرات:

1. بختي، إبراهيم.**دور الإنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق**،أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية،2003.

2. بالساكر،صارة. **التجارة الإلكترونية وأفاق تطورها في البلدان العربية**،مذكرة الماجستير غير منشورة.جامعة: الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.

3. بوعافية، رشيد. **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**،مذكرة الماجستيرغير منشورة. البليدة:كلية العلوم الاقتصادية،2005.

4. حابت.أمال،**التجارة الالكترونية في الجزائر**.أطروحة دكتوراه غيرمنشورة. تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

5. ديمش، سمية. **التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماجستير غيرمنشورة.جامعةقسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010.

6. سحقي، نعيمة. **الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات**،مذكرة الماسترغير منشورة.جامعة البويرة:كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم التجارية،2015/2014.

7. عجالي، دلالوآخرون. **التجارة الالكترونية**،رسالة الماجستيرغيرمنشورة.جامعةالحاج لخضر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008/2007.

1. علام، رشيد. **عوائق التجارة الإلكترونية في الوطن العربيدراسة حالة الجزائر**،رسالةالماجستير في إدارة الأعمالغيرمنشورة.بريطانيا:2010/2009.

2. صراع،كريمة. **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**رسالة الماجستير غيرمنشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014.

3. لوصيف عمار،**"إستراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة للتجربة الجزائرية"**،مذكرة الماجستير غير منشورة.قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية،2009/2008.

1. نايت أعمر، علي.**الملكية الفكرية في إطار التجارة الإلكترونية**.مذكرة الماجستيرغيرمنشورة.تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

6-الجرائد:

1. "**التجارة الإلكترونية في الجزائر ...طموحات كبيرة وعقبات كثيرة**"،**جريدة الرائد**،ع.14،4،أفريل2017،ص.1.

2. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع. 63، 4 جمادى الأول 14/9هـ الموافق 26اوت 1998، ص. 4.

3. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ع . 14،60 رجب 1421 هالموافق لـ 15 أكتوبر 2000ص.14.

4. راضية تواج ،مقال منشور في جريدة الفجر، يوم 07/12/2010.

5. مقال الإذاعة الوطنية، تحت عنوان: مشروع قانون التجارة الالكترونية بالمجلس الشعبي الوطنيوم 07/12/2010.

7-مواقع الانترنيت

1. BradforddelongMacro economics Implication of the « New Economy », May 2000, Available at

2. http://www.echouroukonline.com

http://www.j.bradford.delong.net/oped/virtual/ne.macro.html

3. http://www.mincommerce.gov.dz

4. https://www.drabid.net

5. https://www.kenanaonline.com

6. https://www.kenanaonline.com

7. https://www.kenanaonline.com

8. kenanaonline.comsegypt4trading>posts

9. sciences juridiques .ahlamontada

10. www .iefp.com/arab/ ?p =15920

11. www .iefp.com/arab/ ?p =15920

12. WWW.STARTIMES.COM

13. https://www.rqmnh.com

14. الجزائر الإلكترونيةوالاتصال، على الموقع: www.mptic.dz.

15. رمضان على السيد معروف،"**التجارة الإلكترونية في اليابان و مدى استفادة مصر منها**"، على موقع:https://books.google.dz :

16. عامر الشابي,**علم التشفير وأسالبه وتطبيق خوارزميته** على موقع:www.isuer1try.org

17. المركز الديمقراطي العربي:https:www.democraticac.de

18. وزارة البريد و المواصلات، على موقع: www.mptic .dz.

19. نشأة وتطور التجارة الإلكترونية، على الموقع:

https:// newmediachopping.wordpress.com

دعاء

شكر

إهداء

مقدمة.....1

الفصل الأول:الإطارالنظري والمفاهيمي للتجارةالالكترونية..... 12

تمهيد..... 13

المبحث الأول: مفهوم التجارةالإلكترونية..... 14

المطلب الأول: تعريف التجارةالإلكترونية ونشأتها 14

المطلب الثاني: خصائص التجارةالإلكترونية،متطلباتهاوآثارالاقتصادية..... 23

المبحث الأول: أشكال التجارةالإلكترونية وأنظمةالدفع المعتمدة فيها 40

المطلب الاول :أنواعها 40

المطلب الثاني: طرق الدفع الإلكتروني و أمن المعاملات التجارية الإلكترونية 50

خلاصةالفصل 63

الفصل الثاني:واقع التجارةالإلكترونيةوعوائقها في الجزائر 64

تمهيد..... 65

المبحث الأول : أسس التجارة الإلكترونية في الجزائر 67

المطلب الأول: البنية التحتية التكنولوجية للتجارة الإلكترونية في الجزائر 67

المطلب الثاني:الاطار القانوني و المؤسساتي التجارة الإلكترونية في الجزائر..... 83

المطلب الثالث:الصيرفة الالكترونية الجزائرية..... 95

المبحث الثالث :عوائق التجارة الإلكترونية في الجزائر 99

المطلب الأوّل: العقبات التقنية والتكنولوجية 99

المطلبالثاني: العقبات القانونية،الأمنية، اجتماعية والثقافية 99
خلاصة الفصل 105
المبحث الثالث :اليات تفعيل التجارةالإلكترونية في الجزائرو افاقها المستقبلية..... 107
المطلب الأول :سبل تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر 107
المطلب الثاني: الافاق المستقبلية للتجارة الالكترونية في الجزائر 110
المطلبالثالث:مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد إعتماده للتجارة الالكترونية 114
الخـــاتمـــة 119
قائمةالمراجع 123
قائمة الجداول والأشكال

الفهرس

1-قائمة الجداول

جدول رقم 1: مرحلتي التطور التاريخي للتجارة الالكترونية 19

2- قائمة الأشكال:

شكل رقم 1: البطاقة الذهبية لبريد الجزائر 36

شكل رقم2: بطاقة Master card 41

شكل رقم 3: دورة استخدام الشيك الالكتروني 42

شكل رقم4: أنواع التشفير 47

شكل رقم 5: استخدام تستخدم المفاتيح في تشفير 48

ملخص:

عرف العصر الحديث ثورة علمية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال فيما جعلها ركيزة لضم مجالات الاقتصاد ومجال الأعمال لذلك وعت جميع الدول على ضرورة الاستفادة منها واستغلالها من أجل ازدهارها وتطورها.

فلقد ظهرت مصطلحات حديثة التعبير عن هذه الثورة الجديدة ومن بينها التجارة الالكترونية التي دخلت حياة البشرية بقوة ثم أصبحت شائعة للتعبير عن الكثير من الأنشطة الإنسانية المرتبطة بصورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبعا لذلك أصبحت التجارة الالكترونية من أكثر موضوعات عصر المعلومات المثيرة للجدل.

فمن أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات نجد هذه التجارة الالكترونية التي قد أدى استخدامها في المعاملات التجاريةإلى التغيرات الاقتصاديةوالاجتماعية و التقنية وحتىإفرازنمطاجديدا من التسوق، كما أنها خلقت فرص عمل جديدة،ورفعت الحواجز التقليديةللتجارةالكلاسيكية كما أنهامن الوسائل الحديثة للممارسات التجارية الدولية والمحلية.

إن هذا النوع من التجارة أصبح ضرورة حتمية للجزائر، وهذا من بين ضروريات الحياة في الوقت الحالي،حيث أن وجودها فرض على جميع أصحاب الأعمال والمؤسسات

الاقتصادية في العالم. لذلك وجب على الجزائر السعي أكثر لملاحقة هذه التطورات السريعة والحديثة واعتمادها وخاصة أن العالم في تطور دائم.

Résumé :

L'ère moderne a été caractérisée par une révolution scientifique dans les technologies de l'information et de la communication, qui en a fait un pilier du dilemme dans les domaines de l'économie et des affaires afin que tous les États reconnaissent le besoin d'en bénéficier et l'exploitation pour sa prospérité et son développement.

Les termes modernes sont venus pour exprimer cette nouvelle révolution, y compris le commerce électronique.

Ce qui est entré fortement dans la vie de l'humanité et est devenu commun pour exprimer de nombreuses activités humaines

Associé à l'image de la technologie de l'information et de la communication, le commerce électronique est devenu l'un des sujets les plus controversés de l'ère de l'information. Il est devenuoutils clé dans les transactions commerciales et les barrières commerciales traditionnelles ont été levées.

Ce type de commerce est devenu une préoccupation pour l'Algérie et c'est l'une des nécessités de la vieéconomique actuelle, car sa présence est imposée à tous les propriétaires d'entreprise, pour celaL'Algérie doit viser plus pour moderniser son commerce.